الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المستثمرات الفلاحية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

اعداد الطلبة		المشرف
1	بوشايلة لبنى	لخميسي الواعر
2	قلقول نورة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
طويل حدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لخميسي الواعر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون".

سورة التوبة الآية: 104.

الشكر والتقدير

الحمد الله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على اتمام هذا العمل.....

فعظيم الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ المشرف **"لخميسي الواعر"**
الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل.....

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة ميلة.....

وإلى كل من ساندنا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة .....

فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان

والحمد والشكر أولا وآخرا.

إهداء

إلى من كان كل دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود و إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد **"أمي الغالية "** حفظها الله ورعاها بعينه التي لا تنام.....

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يحفظه ويطيل في عمره **"أبي الغالي"**

إلى من أعتز وأفتخر بهم **"إخوتي وأخواتي"** وسندي حماهم الله وأدامهم فرحة لي.....

إلى كتاكيت العائلة الصغار **"أبناء أخوتي"** حفظهم الله ورعاهم وكبرهم في طاعته....

إلى صديقاتي وإخوتي اللواتي لم تلدهم أمي وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

الطالبة:

بوشايلة لبنى

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

نحمد الله عز وجل أنه وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع....

إلى قرة عيني، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، إلى من وهبتني الحياة **"أمي الغالية"** .....

إلى من يزيد في انتسابي له وذكره فخر واعتزاز ***أبي الغالي***.....

إلى من تذوقت معهم أجمل الأوقات، إلى من يشعرني وجودهم بقربي أمانة وطمأنينة إخوتي حمزة وبلال

إلى من بهم أفتخر أخواتي العزيزات .....

إلى بنات أختي وزوجة أخي....

إلى الكتاكيت الصغار محمد ،عبد المؤمن ، عبد الصمد ، ليان.....

إلى توأم كياني وروح حياتي صديقة طفولتي أحلام . إلى عزيزتي لينة وغاليتي سهيلة ورفيقتي رميساء

الطالبة:

قلقول نورة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القروض البنكية و أداء المستثمرات الفلاحية خلال الفترة 2013_2022، وذلك على مستوى ولاية ميلة، من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات المحصولية وقد توصلنا في هذه الدراسة الى وجود علاقة محدودة بين القروض البنكية وأداء المستثمرات الفلاحية فرضتها الضمانات البنكية، حيث تعمل البنوك التجارية على تمويل أصحاب المستثمرات الفلاحية وفق أهداف مالية لا اقتصادية، بالإضافة الى اشكالية العقار الفلاحي والحلول المقترحة في شانها لم ترقى الى تسهيل الحصول على التمويل، وبالتالي أدت هذه العوامل الى تباين أداء المستثمرات الفلاحية

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القطاع الفلاحي، المستثمرات الفلاحية، التمويل الفلاحي، الانتاج الفلاحي.

Summary:

Summary: This study aimed at analyzing the relationship between bank loans and the performance of agricultural investments during the period 2013-2022, at the level of the wilaya of Mila, by relying on some crop indicators. In this study, we found a limited relationship between bank loans and the performance of agricultural investments imposed by Bank guarantees, as commercial banks finance the owners of agricultural investments according to financial, not economic goals, in addition to the problem of agricultural real estate and the proposed solutions in this regard did not amount to facilitating access to financing, and therefore these factors led to a divergence in the performance of agricultural investments.

Keywords: Commercial Banks, Agricultural Sector, Agricultural Investments, Agricultural Financing, Agricultural Production.

فهرس المحتويات

الشكر	I
الإهداء	II–III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V–VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول: مدخل نظري للبنوك التجارية	**01-20**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**03**
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	**03**
المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية	**06**
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية	**06**
المبحث الثاني: عمل البنوك التجارية	**08**
المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية	**08**
المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية	**09**
المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري	**11**
المبحث الثالث: التمويل البنكي	**13**
المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي	**13**
المطلب الثاني: القروض البنكية	**15**
المطلب الثالث: المخاطر البنكية	**17**
خلاصة	**20**
الفصل الثاني: آليات تمويل المستثمرات الفلاحية	**21-45**
تمهيد	**22**

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	**23**
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة	**23**
المطلب الثاني: امكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر	**27**
المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر	**28**
المبحث الثاني: المستثمرات الفلاحية	**30**
المطلب الأول: مفهوم المستثمرات الفلاحية	**30**
المطلب الثاني: شروط تكوين المستثمرات	**32**
المطلب الثالث: عقد الامتياز	**33**
المبحث الثالث: تمويل المستثمرات الفلاحية	**36**
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي	**36**
المطلب الثاني: مصادر تمويل المستثمرات الفلاحية	**39**
المطلب الثالث: القدرات الانتاجية للمستثمرات الفلاحية في الجزائر	**42**
خلاصة	**45**
الفصل الثالث: أثر القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة الفترة (2013-2022)	**46-82**
تمهيد	**47**
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**48**
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**48**
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**50**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**52**
المبحث الثاني: تطور القروض الفلاحية في ولاية ميلة	**53**
المطلب الأول: تطور قرض الرفيق	**53**
المطلب الثاني: تطور قرض التحدي	**56**
المطلب الثالث: تطور القرض الايجاري	**60**
المبحث الثالث: تطور الإنتاج الفلاحي لولاية ميلة	**63**

المطلب الأول: تطور الإنتاج الحيواني.	**63**
المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي	**70**
المطلب الثالث: تطور العمالة في ولاية ميلة.	**78**
خلاصة	**82**
خـاتمة	**84**
قـائمة المـراجع	**88**

قـائمة الجـداول

الجـدول	الصفحة
الجدول رقم (01): أهم بنود البنك التجاري	12
الجدول رقم (02): تطور الانتاج النباتي في الجزائر الفترة الممتدة من (2013-2022)	42
الجدول رقم (03): تطور الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2013-2022. (الوحدة: ألف طن)	43
الجدول رقم (04): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	49
الجدول رقم (05): تطور مبالغ قرض الرفيق خلال الفترة (2013-2022)	54
الجدول رقم (06): تطور مبالغ قرض التحدي خلال الفترة 2013-2022 لدى بنك BADR	58
الجدول رقم (07): جدول تطور القرض الايجاري للفترة 2013-2022	61
الجدول رقم (08): إنتاج اللحوم بالقنطار خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة.	63
الجدول رقم (09): تطور إنتاج الحليب في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022	65
الجدول رقم (10) تطور إنتاج الصوف في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022.	67
الجدول رقم (11): تطور إنتاج العسل في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022	68
الجدول رقم (12): تطور إنتاج البيض في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022	69
الجدول رقم(13): تطور إنتاج الحبوب في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022 بالقنطار.	71
الجدول رقم (14) تطور إنتاج الخضروات والبقول الجافة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022	74
الجدول رقم (15) تطور إنتاج الأشجار المثمرة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022	76
الجدول رقم (16):يمثل تطور العمالة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022	78

قـائمة الأشكال والأشكال البيانية

الشـكل	الصفحة
الشكل رقم (01): أنواع التمويل البنكي	15
شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	52
الشكل رقم (03): تطور قرض الرفيق لدى البنك "BADR خلال الفترة 2013-2022.	55
الشكل رقم (04): تطور مبالغ قرض الرفيق لدى البنك "BADR خلال الفترة 2013-2022.	56
شكل رقم(05): يوضح تطور مبالغ قروض التحدي	59
شكل رقم (06): تطور عدد قروض التحدي	59
الشكل رقم (07): يوضح تطور نمو مبالغ القرض الايجاري خلال الفترة من 2013-2022.	62
الشكل رقم (08) يوضح تطور عدد القرض الايجاري الممنوح خلال الفترة 2013-2022.	62
الشكل رقم(09): تطور إنتاج اللحوم في ولاية ميلة.	65
الشكل رقم (10) تطور إنتاج الحليب في ولاية ميلة.	66
الشكل رقم(11): تطور إنتاج الصوف في ولاية ميلة.	67
الشكل رقم (12): تطور إنتاج العسل في ولاية ميلة.	68
الشكل رقم(13): تطور إنتاج البيض في ولاية ميلة	69
الشكل رقم(14) منحنى بياني يمثل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة بالقنطار	73
الشكل رقم (15) منحنى بياني يمثل إنتاج الخضروات والبقول الجافة خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة بالقنطار.	75
الشكل رقم (16) منحنى بياني يمثل إنتاج الأشجار المثمرة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022 بالقنطار.	77
الشكل رقم (17): يمثل دائرة نسبية لعدد العمال الدائمين في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة.	80
الشكل رقم (18): يمثل دائرة نسبية لعدد العمال الموسميين في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة.	80
الشكل رقم (19): يمثل دائرة نسبية لعدد العمال في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة.	81

مـــقدمـــــة

مقدمة

تكتسب التنمية الفلاحية أهمية بالغة في حياة المجتمعات واهتمام على مختلف أنواعها ومستوياتها العلمية ودرجة تطورها الحضاري، وذلك لأهمية المحاصيل الفلاحية في توفير المواد الغذائية لهم.

فضلا عن الاهتمام المتزايد بالتنمية الفلاحية لما لها علاقة كبيرة بالمشكلات التي تواجه دول العالم وخاصة النامية منها وأهمها مشكلة الغذاء والتصحر.

وتعد المستثمرات الفلاحية الحلقة الرئيسة في تجسيد برامج التنمية الفلاحية، وهذا كونها تمثل الجهاز الإنتاجي الذي يعول عليه في دفع وتحقيق الأهداف التنموية التي يتم تسطيرها، غير أن هذا الجهاز يبقى دون فعالية في ظل تراكم المشاكل التمويلية، والتي هي الأخرى تحد من فعالية المستثمرات الفلاحية في تحسين أداءها، وبالتالي تقويض فرص تحقيق التنمية الفلاحية.

وقصد الرفع من أداء المستثمرات الفلاحية ورفع مجموعة العراقيل التي تحول دون ذلك، وخاصة المالية منها، تسعى الجزائر وكغيرها من الدول إلى إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية قصد تحسين أداءها من خلال تعزيز فرص تمويلها، وهذا عبر إشراك البنوك التجارية وبخاصة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية في تمويل هذه الأخيرة، وهذا وفق مجموعة من الإجراءات والتدابير تمخضت في مجموعة من الاتفاقيات المبرمة بين هذا الأخير ووزارة الفلاحة، نتج عنها استحداث صيغ تمويلية تتوافق وقدرات وطموحات المستثمرات الفلاحية في الجزائر. فمن خلال هذا التوجه تتجه الجزائر إلى تحسين وتثمين إنتاج المستثمرات الفلاحية، من خلال تمكينها من الأساليب والتقنيات الفلاحية المتطورة.

وقصد الإلمام بدور بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومحاولة دراسة مساهمته في تمويل المستثمرات الفلاحية، تم عمل دراسة حالة ولاية ميلة إذ تعتبر ولاية فلاحية بامتياز لما تتوفر علية من موارد طبيعية ومساحة فلاحية صالحة بلغت نسبتها 75% من إجمالي الأراضي الفلاحية بالمنطقة، وكذلك توفرها على قدرات مائية متنوعة على رأسها سد بني هارون الذي يعتبر اكبر مجمع مائي بالجزائر. بالإضافة إلى تنوع وتعدد المستثمرات الفلاحية بالمنطقة أين بلغ عددها حوالي 2069 مستثمرة، كل هذه الإمكانيات تعتبر أرضية جيدة لتحقيق مستويات إنتاج عالية تمكنها من احتلال مراتب متقدمة على المستوى الوطني.

الإشكالية:

بناء على ما سبق يتضح أن جوهر الدراسة يتعلق بمحاولة تحليل الدور الذي تلعبه البنوك التجارية فيما يتعلق بالقروض الموجهة للمستثمرات الفلاحية. ومن هذا المنطلق، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما انعكاسات القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة خلال الفترة 2013 – 2022 ؟.

الأسئلة الفرعية: تتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي مصادر تمويل المستثمرات الفلاحية
- ما هي أشكال القروض البنكية الممنوحة للمستثمرات الفلاحية
- هل تساهم البنوك التجارية في تمويل المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة؟.

الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم طرح الفرضيات التالية:

- يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر على التمويل البنكي، كمصدر رئيسي في تمويل المستثمرات الفلاحية.
- تحرص البنوك التجارية على طرح صيغ تمويلية أكثر استقطابا وتوافقا مع طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر.
- هناك علاقة بين قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإنتاج المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل المستثمرات الفلاحية.
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي ومكانته في الجزائر.
- التعرف على مصادر التمويل المتاحة أمام المستثمرات الفلاحية وبصفة خاصة التمويل البنكي.
- معرفة كيفية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمستثمرات الفلاحية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- أهمية الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- معرفة مختلف مصادر التمويل الموجه للقطاع الفلاحي.
- توضيح ما مدى مساهمة القروض البنكية في تشجيع المستثمرات الفلاحية.
- الإلمام بجميع العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر.

حدود الدراسة:

يمكن تقديم حدود الدراسة من الجوانب التالية:

- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة القطاع الفلاحي في الجزائر بينما الجانب التطبيقي فقد اقتصرنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

- **الحدود الزمانية:** تمت دراسة حالة ولاية ميلة خلال الفترة من 2013_2022، لأجل الحديث عن القروض الفلاحية ومدى تأثيرها في رفع الإنتاج الفلاحي.

- **الحدود الموضوعية:** الكشف عن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات وهي القروض البنكية حيث تم الاعتماد على مختلف صيغ القروض وأجهزة الدعم ودورها في تمويل المستثمرات الفلاحية.

الدراسات السابقة:

- دراسة حنان علوي (2020)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي، تحت عنوان "**دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه إستثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر**"، نوقشت بجامعة محمد خيضر بسكرة، تتمحور إشكالية هذا البحث حول مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر، لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الفلاحي، حاول الباحث توضيح مدى مساهمة البنوك التجارية والقروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر.
- دراسة يوسف بن جواد (2022)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان "**دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة**"، نوقشت بجامعة الجزائر 3، تمحورت إشكالية هذا العمل حول الدور الذي تلعبه البنوك في سبيل تعزيز مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية

المحلية بولاية ميلة، لإبراز المكانة التي يحتلها التمويل البنكي في التنمية الفلاحية الوطنية والمحلية، حاول الباحث من خلال دراسته إلى مناقشة سبيل تمويل الاستثمار الفلاحي عن طريق البنوك العاملة في الولاية باعتبارها مؤسسات مالية ربحية عاملة في هذا المجال. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أنها اختصت بدراسة التمويل البنكي للمستثمرات الفلاحية وعلى وجه الخصوص ولاية ميلة وانعكاس القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية.

منهج الدراسة:

من أجل الاجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله تم وصف وتحليل وتشخيص انعكاس القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في الجزائر وكذا عرض بعض الاحصائيات وتحليلها للإحاطة بالموضوع المدروس.

هيكل الدراسة:

من أجل الاجابة عن الاشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات قد تم الاعتماد على خطة تتضمن مقدمة ،ثلاث فصول، خاتمة.

سنتطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري للبنوك التجارية والذي يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية البنوك التجارية، المبحث الثاني درس عمل البنوك التجارية، أما المبحث الثالث اختص بالتمويل البنكي.

أما الفصل الثاني فقد تناول تمويل المستثمرات الفلاحية من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، المبحث الثاني تحدث عن المستثمرات الفلاحية بشكل عام، بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه الى تمويل المستثمرات الفلاحية .

وأما الفصل الثالث فقد خصص للجزء التطبيقي الذي يضم دراسة حالة ولاية ميلة والذي سيقسم بدوره إلى ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول يشكل لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المبحث الثاني عن تطور القروض الفلاحية في ولاية ميلة، أما المبحث الثالث فسيخصص إلى تحليل تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية ميلة.

وخاتمة عامة تضم أهم نتائج الدراسة وآفاق البحث.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- قلة المراجع والدراسات المتعلقة بالمستثمرات الفلاحية على المستوى الوطني.

- قلة الاحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتضارب في الأرقام والإحصائيات بالرغم من أنها من إصدار الجهات الرسمية.

- عدم تفاعل المؤسسات المالية فيما يخص تسهيل الحصول على الاحصائيات المتعلقة بالمستثمرات الفلاحية على مستوى ميلة.

- بالإضافة الى ضيق الوقت.

الفصل الأول

مدخل نظري للبنوك التجارية

الفصل الأول: مدخل نظري للبنوك التجارية

تمهيد:

ان للبنوك التجارية دورا أساسيا في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير خدمات بنكية للجمهور مما يساهم في رقي المجتمع وتوجهه نحو الازدهار، فهو وسيط بين الاموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل. وبما أن التمويل البنكي يعتبر من بين البدائل التي تتوجه لها المؤسسة، فهو يعتبر من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد إليها.

كما تعتبر القروض البنكية من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما تمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الافراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسؤولين في البنوك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة للإقراض.

وسنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية تكون كالتالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: عمل البنوك التجارية.

المبحث الثالث: التمويل البنكي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك التجارية منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية و ازدادت أهميتها مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة و الاقتصاديات بشكل عام بالتمويل لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر .

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ظهرت البنوك التجارية في المملكة البابلية حوالي 2000عام قبل الميلاد التي حكمت أكثر أقطار الشرق الأوسط، ولقد تضمنت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض والفائدة التجارية بين المناطق، وأقيمت مصارف متعددة في مناطق الإمبراطورية البابلية حيث تم انشاء بنك انشر في مدينة أور على موانئ الخليج العربي وتخصص بتجارة المعادن والعاج والمرمر، وفي بابل اقيم مصرف نيبتهادن حيث تخصص بتجارة المعادن النفيسة، كما تأسس مصرف اجبي تخصص بتجارة الرقيق والنبيذ[1].

كما ذكر أن الصين عرفت استعمال النقود المعدنية ثم الائتمانية على شكل قطع قماش عليها ختم رسمي وذلك منذ 2500 ق.م، فقد أنشأت بنوك عديدة بحوالي 600 ق.م بالصين ساهمت في تحويل الأموال بين المقاطعات لقاء عمولة 3% [2].

كما ظهرت البنوك التجارية في أوروبا في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث اعتمد التجار بإيداع أموالهم لدى الصاغة مقابل الحصول على ايصالات بقيمة تلك الأموال مقابلة عمولة معينة تدفع للصاغة[3].

وفي القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار ببعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة مما أدى إلى افلاس عدد من هذه المؤسسات مما دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي سنة 1587في البندقية باسم بنك "بيازا– بياتو"، كما تم انشاء أول بنك أمستردام سنة 1609 كان غرضه الأساسي حفظ

[1] هيل عجمي، واخرون، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، سنة 2009، ص104.

[2] مصدر سبق ذكره، ص104.

[3] سعيد سامي، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية 2010، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص57.

الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب آخر والتعامل في العملات واجراء المقاصة بين السحوبات التجارية [1].

كما تم انشاء بنك برشلونة سنة 1401، وبنك إنكلترا سنة 1694، وبنك إسكتلندا عام 1695[2].

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

عرفت البنوك التجارية بأنها بنوك الودائع نسبة إلى قيامها بقبول الودائع تحت الطلب أساسا، وهي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير فضلا عن تعاملها بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، وهي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة بمعنى أن نشاطها لا يقتصر على فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي عما هو الحال بالنسبة للبنوك الزراعية والصناعية والتي عرفت بالبنوك المتخصصة[3].

كما يعرف قانون النقد والقرض في مادته (144) البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد (110 إلى 113) من هذا القانون". وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بجمع الودائع من الجمهور، منح القروض، توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها[4].

تقوم البنوك التجارية أيضا بالأعمال التجارية المعتادة كتلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وأهم ما يميزها عن غيرها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي [5].

ومن التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتخذ من الإتجار في النقود حرفة لها وذلك من خلال جمع أموال العملاء في شكل ودائع وإعادة توظيفها، كما تقوم بمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي.

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص63.

[2] هيل عجمي، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص105.

[3] توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص204.

[4] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابقة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص202.

[5] أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص112.

الفرع الثالث: أنواع البنوك التجارية

تنقسم أنواع المصارف التجارية حسب القطاع التي تختص بتمويله أو تقديم الائتمان له، وذلك وفق مجموعة من المعايير أهمها مكان وجودها وبذلك فهي تقسم إلى ما يلي: [1]

أ. البنوك الفردية: هي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها عادة في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة تستثمر مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي لها قدرة التحول إلى نقد في وقت قصير وبدون خسائر.

ب. البنوك المحلية: وهي بنوك تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية كالمحافظة أو حتى المدينة، وإن مثل هذه البنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية وقد يحذر على البنوك المحلية تجاوز حدود منطقتها.

ج. البنوك الفرعية: وهي نوع من المؤسسات المالية مملوكة أو مدارة لنفس الشركة وتقدم خدماتها المصرفية من خلال عدة فروع في مكان واحد أو أكثر، ويتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للمصرف [2].

ح. بنوك المجموعة (المقايضة): تشتمل هذه البنوك على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة وقد تكون هذه البنوك فردية أو ذات فروع، ويحتفظ كل بنك رغم وجود الشركة القابضة بمجلس إدارته ومديره العام [3].

خ. بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها وهذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها، وينسق الأعمال بينها، وتعود ملكية هذه المصارف إلى شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس شركة قابضة [4].

[1] محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص52.

[2] إياد عبد الفتاح، تسويق المنتجات المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص50.

[3] إسماعيل إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص143.

[4] نفس المرجع، ص 144.

المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي :[1]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون مصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة في مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة المالية.
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري عند اختياره للأصول وتحديده لهيكلها إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية مجتمعة نظرا لتعارضها مع بعضها البعض والتي تتمثل في تحقيق السيولة والربحية والأمان، وسوف نتناول هذه الأهداف بالتفصيل فيما يلي :[2]

أ. السيولة: وتعني سهولة تحويل الأصول إلى نقود سائلة دون تعرض القيمة الأصلية للأصل لأي خسارة، أو أن الأصل يعتبر أكثر سيولة كلما أمكن تحويله إلى نقد بأقل جهد وأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن، ويقال أن الأصل الذي يتحول إلى نقد سائل بدون تكلفة أو مجهود وفي أسرع وقت ممكن يكون أصل كامل السيولة والعكس بالعكس، يعتبر الأصل غير كامل السيولة أي تقل سيولته كلما استغرق الأصل وقتا وزادت تكلفة تحويله إلى نقود سائلة ومن أمثلة الأصول كاملة السيولة النقود من العملات المحلية والنقود من

[1] خديجة قوادرية وآخرون، دور البنوك الاقتصادية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد2، العدد1، المركز الجامعي تيبازة، 2022، ص ص 7،8.

[2] محمود الفاتح، محمود بشير، نقود وبنوك، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص80-82.

العملات الأجنبية والشيكات المصرفية أما السيول الأقل سيولة أو الجامدة مثل العقارات والأراضي، وبين هذا وذاك من الأصول ذات درجة سيولة وسط مثل الأوراق التجارية والأوراق المالية، ولهذا تأخذ البنوك التجارية هدف السيولة في الاعتبار عند تحديدها لحجم الأصول واختيار هيكلها ومن ثم القول بأن البنوك التجارية تحتاج إلى معدل سيولة أكبر مما تحتاجه بنوك الادخار والمؤسسات الادخارية الأخرى.

ب. الربحية: بما أن البنك التجاري هو منشأة مالية تسعى لتعظيم الربح، وحيث أن الربح يتحدد بالفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية، فإن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة إيراداتها الكلية وذلك بتوجيه مواردها إلى الاستخدامات الأكثر ربحية حتى يمكن تغطية تكاليف التشغيل الكلية، والمشكلة التي تواجهها البنوك التجارية لتحقيق هذا الهدف هي أن الاستخدامات الأكثر ربحية كالقروض وغيرها من الاستثمارات تتصف بانخفاض درجة السيولة فيها، ولكن عمل البنك يتطلب توافر درجة من السيولة في استخداماته للموارد المتاحة، وذلك حتى يمكن مواجهة طلبات العملاء بسحب ودائعهم في أي وقت كان، وعليه فإن سياسة البنك من أجل تحقيق هدف تعظيم الربح يجب أن تتم في إطار من التوازن بين هدف السيولة وهدف الربحية.

ج. الأمان: نظرا لاعتماد المصرف بصورة أساسية على تشغيل الودائع التي لديه والتي تشكل نسبة عالية من اجمالي موجوداته بالإضافة إلى موارده الذاتية التي لا تتجاوز نسبتها في معظم الأحيان (10%) فإن الإدارة المصرفية تسعى إلى تحقيق أقصى ربحية ممكنة مع عدم تعريض سيولتها للمخاطر وإذا حدثت خسارة كبيرة تزيد على مجموع حقوق المساهمين في المصرف، فإن أموال المودعين تصبح في خطر كبير الأمر الذي قد يؤدي إلى الاعسار والوقوع في كارثة، ويجدر التنويه إلى المخاطر التي تحيط بعملية الائتمان المصرفي إذ أن نشاط العميل الذي يحصل على التسهيلات الائتمانية قد يتعرض لظروف اقتصادية ومالية غير ملائمة تجعله عاجزا عن سداد أصل القرض وفوائده [1].

[1] محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص39.

المبحث الثاني: عمل البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية حيث تتمثل وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع ثم اعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و العمليات المالية الأخرى للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

أما وظائف المصارف التجارية والتي تطورت بتطور المجتمعات وحاجاتها الاقتصادية فتقسم إلى قسمين وظائف تقليدية ووظائف حديثة :[1]

أ. الوظائف التقليدية:

وقد سميت كذلك بسبب تزامن هذه الوظائف مع التطور التاريخي لعمل المصارف وهذه الوظائف هي:

- **منح القروض:** تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيسي للبنوك التجارية، حيث كانت تمنح القروض المختلفة إلى جمهور المتعاملين معها رغم تفضيلها تاريخيا لمنح القروض قصيرة الأجل، وتعتبر القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجية لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم لذلك بقيت هذه الوظيفة جزء رئيسيا من عمل البنوك وحتى سنوات قليلة مضت، حيث بدأت المصارف تستخدم مفاهيم أوسع من مفهوم منح القروض إلى مفهوم أو وظيفة استثمار موار البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة.
- **قبول الودائع:** وهي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية حيث يقوم البنك التجاري بقبول الودائع من العملاء لديه سواء كان ذلك بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والوديعة تمثل التزامات على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وهذا الالتزام يعطي صاحب الوديعة الحق في أن يطلب مبلغ في حدود مبلغ الوديعة وفي أي وقت [2].

ب. الوظائف الحديثة: نستخلص الوظائف فيما يلي :[3]

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Depertment.

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص145.

[2] حسن أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص72.

[3] خالد أمين، العمليات المصرفية، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 36-37.

- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض وفي هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد الاقتصاد الموجه وظائف أخرى أهمها:

- **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق البنك.
- **وظيفة الاشراف والرقابة:** تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم قديما رصدت له أغراض، والتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

أولا: مصادر الأموال في البنوك التجارية

ويوجد في الموارد التي يساهم بها المالكون في المصرف، وتشمل:[1]

أ. مصادر تمويل داخلية:

- رأس المال.
- الاحتياطات القانونية والاختيارية.
- الأرباح غير الموزعة.
- المخصصات، تشمل على مخصصات الأملاك ومخصصات الديون المشكوك فيها والمخصصات الرأسمالية.

[1] هيل عجمي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 114.

ب. مصادر تمويل خارجية: وهي تمثل التزامات البنك للغير وتتمثل في :[1]

- **القروض:** تلجأ إليهم البنوك عندما تمر بأزمة سيولة لأي سبب من الأسباب وهو الاقتراض من البنك المركزي، وتلجأ إلى اصدار سندات دين تكون الفائدة عليها أقل من العوائد التي تجنيها جراء استثمار أموال مجمعة من بيع السندات عندما ترغب في زيادة استثمارها.
- **شهادات الإيداع:** وقد سبق بيانها من التفصيل ضمن شرحنا لوظائف البنك التجاري التقليدية.
- **ايداعات البنوك الأخرى:** تظهر تحت بند المستحق للبنوك وافتراض من البنوك وهو يمثل أحد المصادر الهامة التي تعتمد عليها البنوك في تسيير عملياتها وتشتمل على حسابات جارية في الداخل والخارج، وتنشأ الحسابات الجارية عادة لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية في حين تمثل الآجلة منها (الودائع) قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك.
- **الودائع:** وتمثل الجزء الأكبر من الأموال لدى البنك وتجوب إلى : [2]

– **ودائع تحت الطلب:** وهي التي تسمى الحسابات الجارية الدائنة والتي يكون لأصحابها الحق في سحبها عند الطلب ولا تدفع البنوك فوائدها عنها وتمثل هذه الودائع الجانب الأكبر من موارد البنك.

– **الودائع الثابتة:** وهي الودائع الزمنية (لأجل) ولا يحق للعملاء سحبها إلا بعد انقضاء الزمن المحدد لها وتدفع البنوك فوائد عليها بنسبة مئوية سنوية أما في حالة رغبتها يسحبها قبل انقضاء المدة المتفق عليها عندها يسقط عنه في الحصول على تلك الفوائد أو جزء منها.

– **ودائع بإخطار:** وهي وديعة محددة بزمن معين ولا يحق للمودع أن يسحب أي مبلغ منها إلا إذا أخبر البنك قبل السحب بمدة معينة ومحددة في الطلب الأصلي للعميل علما بأن المودع يتقاضى فائدة عنها يدفعها البنك إليه.

– **ودائع صندوق التوفير:** وهي المبالغ المودعة من صغار المدفوعين في حسابات التوفير حيث يفتح لكل مودع دفترا تسجل فيه عمليات السحب والايداع وتدفع البنوك فوائد بنسبة مئوية سنوية.

[1] محمود حسين وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 162.

[2] ايهاب نظمي، حسين توفيق، محاسبة المنشآت المالية، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص25.

ثانيا: استخدامات الأموال في البنوك التجارية

يقوم البنك توزيع موارد على الأصول كما يلي:[1]

أ. **الاستثمارات:** ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم لهدف الحصول على أرباح أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية أو الاستثمار في سندات حكومية وخصم الأوراق التجارية.

ب. **الأرصدة (الأصول) النقدية:** وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية حقوق المودعين والتي في خزانتها لمقابلة العمليات المصرفية لدى البنوك المحلية أو الأجنبية.

ج. **الأصول الثابتة:** وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويمارس فيها نشاطه بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى مثل الأثاث، السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية الكترونية، وسائل النقل.

بالإضافة إلى:[2]

د. **السندات الحكومية:** وهي التي تصورها الدولة وتستحق الدفع خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، مع فائدة بسيطة لكن البنوك تستثمر جزء من مواردها في هذه السندات.

هـ. **القروض والتسليفات للعملاء:** ويمثل هذا الجزء من استخدامات موارد البنك النشاط الرئيسي ومصدر الايراد الأكبر للبنك حيث يحصل ابنك على فوائد هذه القروض وتكون هذه الفوائد الجانب الأكبر من الايرادات، وتقدم هذه القروض إلى العملاء بضمانات مختلفة (بضائع، أوراق تجارية، عقارات، ...الخ).

و. **الأوراق التجارية المخصومة:** وهي الكمبيالات والسندات الأذنية التي يقوم البنك بخصمها لعملائها.

المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري

ميزانية البنك التجاري هي سجل بين أصول وخصوم البنك في فترة زمنية محددة بقرض بيان المركز المالي للبنك، ويوضح جانب الخصوم موارد البنك المختلفة بينما الأصول توضح الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد [3].

لابد من تساوي قيمة أصول مع قيمة الخصوم ورأس المال أي أن الأصول = الخصوم + رأس المال، ويمتاز بالخصائص التالية :[4]

أ. يسجل جميع بنود الميزانية في وقت معين من الزمن مثلا في (19xx/12/31).

[1] زاهرة سواد، محاسبة المنشآت العامة والخاصة، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص157.

[2] إيهاب نظمي، حسين توفيق، مصدر سبق ذكره، ص26.

[3] حسين محمد، اسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، عمان، الأردن، 2011، ص123.

[4] سعيد سامي، محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص60.

ب. مجموع الأصول دائما يساوي مجموع الخصوم ورأس المال.

ج. لو تم استخدام أحد الأصول لشراء أصل فإن تركيب الأصول سيتغير ولكن قيمة الأصول وقيمة رأس المال لا تتغير.

د. اذا تم شراء أحد الأصول بقرض فإن ذلك يزيد الأصول والخصوم بنفس المقدار أما رأس المال لا تتغير.

هـ. إذا استخدم أحد الأصول لسداد قرض فإن قيمة الأصول والخصوم ستنخفض بنفس المقدار.

و. تحدث الزيادة في رأس المال من خلال الادخار أو من خلال تحقيق الأرباح الرأسمالية (زيادة القيمة السوقية للأصول).

ز. يحدث الانخفاض في رأس المال من خلال الاستهلاك والخسائر الرأسمالية (انخفاض القيم السوقية للأصول).

الجدول رقم (01): أهم بنود البنك التجاري

الأصـــول	الخصـــوم
– نقدية	– رأس المال والاحتياطي
– رصيد نقدي لدى البنك المركزي	– الودائع التجارية (تحت الطلب):
– أوراق حكومية	ودائع أفراد وشركات أخرى
– استثمارات	ودائع حكومية وقطاع عام
– قروض وسلفيات	ودائع مصرفية
– أوراق تجارية وكمبيالات مخصومة	– الودائع لأجل
	– الودائع الإدخارية
	–الودائع الائتمانية
	– سلفيات البنوك

المصدر: منير اسماعيل بوشاور، أمجد عبد المهدي مساعد، نقود وبنوك، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص193.

المبحث الثالث: التمويل البنكي

يمثل التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات الاقتصادية العاملة في اطار الاقتصاد الوطني فهو أداة فاعلة و ناجحة في عملية التنمية الاقتصادية وهو منطلق لكل مشروع استثماري.

المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وهذا التعريف يتكون من مجموعة العناصر منها :[1]

- تحديد دقيق لوقت الحاجة.
- البحث عن مصادر الأموال.
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

يعرف التمويل البنكي بأنه الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف [2].

الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا والتي ترصد من خلالها الأنواع التالية:

- **من حيث المدة:** بموجب هذا المعيار يقسم التمويل إلى :[3]

أ. **تمويل قصير الأجل:** يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء مدخلات ما تحتاجه العملية الإنتاجية ويتم تسديدها في نفس الدورة.

[1] طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص21.

[2] رابح شيلق، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020/2019، ص3.

[3] أحمد حيدوشي، زمار عامر، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017، ص ص 55-56.

ب. **تمويل متوسط الأجل:** يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المعدات والآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل، وتكون مدته ما بين السنة إلى خمس سنوات.

ج. **تمويل طويل الأجل:** وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل يوجه إلى مشاريع إنتاجية وتفوق مدتها 5 سنوات.

- **من حيث مصدر الحصول عليه:** وينقسم إلى :[1]

أ. **تمويل ذاتي:** هي وسيلة تحويلية هامة، وهي أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عمل آخر.

ب. **تمويل خارجي:** يكون هذا التمويل بلجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأسمالها بطرح أسهم جدية في السوق.

- **من حيث الغرض الذي يستخدم من أجله:** وينقسم إلى:[2]

أ. **تمويل الاستغلال:** يصنف إلى تلك المعاملات التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

ب. **تمويل الاستثمار:** ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

[1] زهرة العمري، عصام كنزة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018، ص35.

[2] فايزة بوعظم، قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/2021، ص8.

شكل رقم (01): أنواع التمويل البنكي

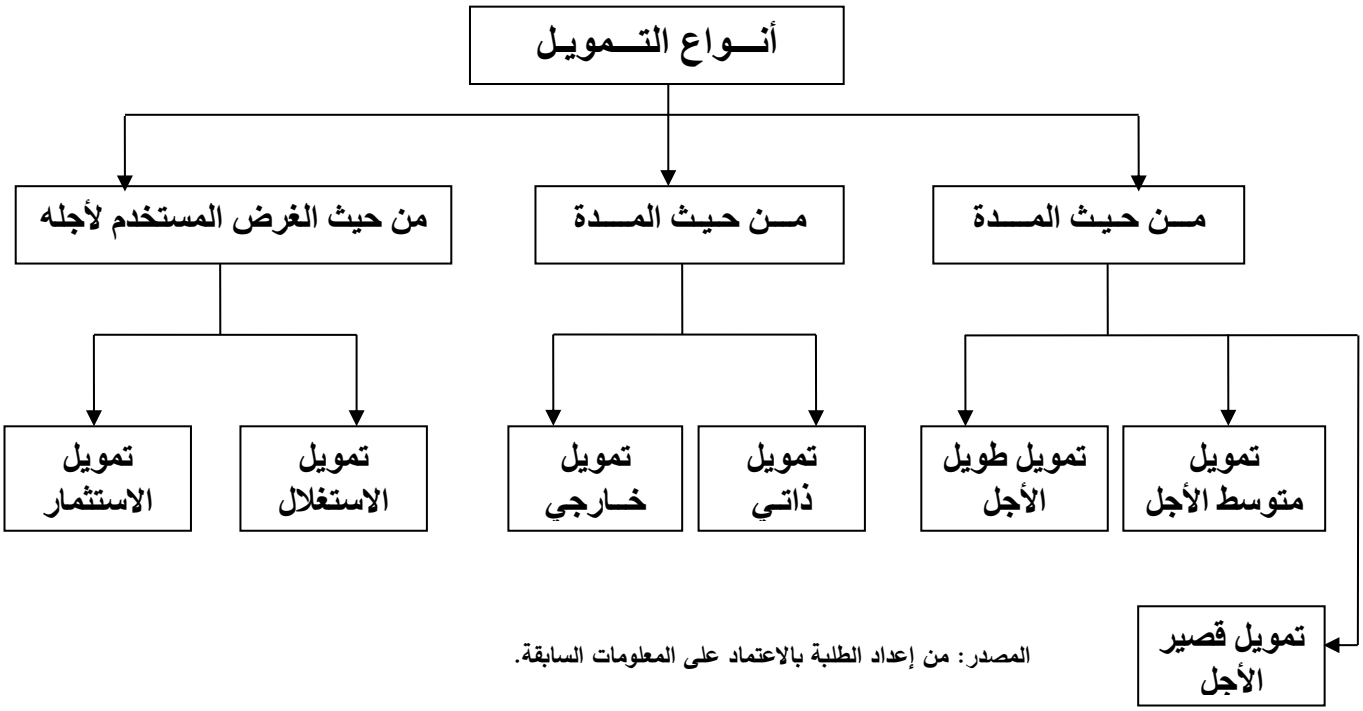

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: القروض البنكية

الفرع الأول: تعريف القروض

عرفه الاقتصادي "صلاح الدين حسن" القرض بأنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يعمل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعملات والمصاريف"[1].

يعرف القرض بأنه: "ذلك المبلغ الذي يقدمه البنك أو أي دائن آخر إلى مؤسسة أو فرد ما (المدين) شرط أن يتلقى الدائن فائدة منفق عليها في العقد التأسيسي للقرض إضافة على أصل القرض في نهاية مدة القرض [2].

[1] إبراهيم لوراتي، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، مجلد2، عدد31، جامعة زيان عاشور، ص199.

[2] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص33.

الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية

تكتسي القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية ويمكن ايجازها في النقاط التالية:[1]

– تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على ايراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته بالإضافة إلى الفوائد والعمولات التي يتلقاها البنك والتي تمثل مصدر آخر لإيراداته.

– تلعب القروض المصرفية التي تعطيها البنوك لعملائها دورا هاما في تمويل كل من التجارة والصناعة والزراعة.

– إن القروض تمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه فهي تعمل على خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع.

– تعمل القروض المصرفية على تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية وهذا لتغطية الحاجة للعملات الأجنبية في عملية الاستيراد.

– تنبع أهمية القروض في كونها تسد حاجات الأفراد والمؤسسات وأصحاب المهن والقطاعات الاقتصادية كافة.

– منح القروض يعني بطبيعة الحال منح البنك الثقة في عملائه وبالتالي إذا توقف العميل على تسديد القرض و/أو الفوائد المترتبة عنه فسوف يقع البنك في خطر لم يكن يتوقعه.

الفرع الثالث: سياسات الاقراض التي يتبعها البنك التجاري

هي المفاهيم أو الأسس التي تضعها إدارة البنك لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الاقراض، ويرجع إليها منفذ والسياسات عند البث في طلبات الإقراض المقدمة، والالتزام عند التنفيذ، وتغطى سياسات الإقراض مجموعة من الاعتبارات هي :[2]

أ. احتياجات النشاط الاقتصادي: يجب أن تغطي سياسة الإقراض احتياجات المجتمع الذي يعمل فيه البنك أي خدمة الاقتصاد بما يعمل على نموه واستقراره.

ب. تحديد حجم القروض وأنواعها: توضح السياسة الموضوعة حجم القروض التي سوف يمنحها البنك اعتمادا على حجم الودائع والموارد المتاحة، وتحديد أنواع القروض التي سيقدمها.

[1] سارة بن عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر –مالية–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2012/2011، ص ص 75–76.

[2] خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص50.

ج. الاعتبارات القانونية: تتضمن الشروط والقيود القانونية الخاصة بمنح الائتمان، لكي لا تحدث اختلافات بين سياسات البنك، والتشريعات المنظمة للعمل البنكي وللسياسات الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي.

ح. تحديد صفات القرض: وهي المتعلقة بطريقة السداد، والغرض منه والضمان المقدم، والاتجاهات الحديثة تقضي بأن يتم استرداد القرض من الإيرادات المتوقعة للمقترض، وليس التصرف في الضمانات المقدمة للبنك.

خ. تحديد سلامة القرض: وهي تختص بدرجة الأمان التي يسعى البنك إلى ايجادها، وتتعلق بسمعة المقترض، وصفاته، وقدراته المالية، بحيث تكون متفقة مع حجم القرض أو الائتمان الممنوح، (يعتبر سليما إذا كان المقترض يستحق القرض،)

وهناك سمات معينة يجب أن يراعيها البنك، ويدرسها بعناية، تتعلق بالمقترض، ويجب أن يحصل على معلومات كافية عنها، وهي شخصية المقترض، وقدرته على السداد، وحجم رأسماله، والضمان المقدم، والظروف الاقتصادية المحيطة، والقطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه.

المطلب الثالث: المخاطر البنكية

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية

عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية "بأنها احتمالية حصول الخسارة اما بشكل مباشر ومن خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعمالها وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى" [1].

هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها حيث يرى البعض بأن الخطر يكمن أن ينتج عن:[2]

أ. نقص التنوع.

ب. نقص السيولة.

[1] رحيمة شخوم، عبد القادر حفاي، أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد2، جامعة الأغواط، 2021، ص221.

[2] مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الانسانية، العدد27، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص288.

ج. إرادة البنك في التعرض للمخاطر.

عرفت المخاطر من المنظور المصرفي "بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك الموجودة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح" [1].

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية

وتتفرع المخاطر البنكية إلى:[2]

أ. **مخاطر السيولة:** هي التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال البنك الناتجة عن صعوبات البنك في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازي وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات.

ب. مخاطر أسعار الفائدة: تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة وعدم ملاءمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها البنك.

ج. مخاطر الرافعة: وهي زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى رأسماله الكلي والتي تؤدي إلى زيادة المخاطرة كلما زادت هذه النسبة.

وهناك أيضا:[3]

ح. المخاطر الائتمانية: تنشأ من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للمصرف وأبرز هذه الالتزامات والمطالبات (Financial Claims) القروض والسندات.

خ. المخاطر الأخلاقية: تنشأ من عدم تماثل المعلومات ولكن بعد اكتمال الصفقة، فالخطر الأخلاقي في أسواق المال تتجسد في قيام المقترض بتوظيف الأموال المقترضة في أنشطة ومجالات غير مرغوبة (غير أخلاقية) من وجهة نظر المقرض وهو البنك في هذه الحالة.

د. **المخاطر السعرية:** محفظة السندات هي الأكثر تعرضا للتقلبات السعرية، في جانب الموجودات، وهي مجموعة من السندات التي يشتريها البنك التجاري للاستفادة من العائد الثابت الذي تدره أو من ارتفاع قيمة أسعارها السوقية.

---

[1] بشير زناقي وآخرون، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والاسلامية، مجلة التوزيع الاقتصادي، العدد02، جامعة بلحاج بوشعيب، ص17.

[2] بادر راشد، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية 2013، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 69-73.

[3] سعد حميد ، إدارة المصارف التجارية، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 346-355.

وهناك أيضا : [1]

هـ. مخاطر المعاملات: كثيرا ما نسمع عن تحرك أسعار الدولار الأمريكي أو الين الياباني صعود أو نزولا في الأسواق المالية مقابل المارك الألماني أو الجنيه الأسترالي، لذلك يجب أن يكون للمصرف القدرة على حماية أمواله وأموال عملائه ضد هذه التقلبات سواء كانت صعودا أو نزولا.

و. المخاطر التشغيلية: تتعلق بالمخاطر المتعلقة بالعمل اليومي في البنوك، ولأن البنوك ليست كالمصانع فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات السطو والمباني غير الآمنة كما تتضمن أخطاء الصوافين والقيودات الخاطئة.

ي. المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم[2].

بالإضافة الى:[3]

ز. **المخاطر الاستراتيجية:** هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

ر. **مخاطر الاقراض:** هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها ايرادات البنك ورأسماله والناجمة من عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب، تعتبر القروض من أهم مصادر مخاطر الاقراض ويذكر أن مخاطر الاقراض موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها.

ط. مخاطر السمعة: احتمالية انخفاض ارضاء البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لترويج اشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته.

ظ. مخاطر تنظيمية: تظهر نتيجة عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية، وهي التي تؤدي أرباح البنك ورأسماله نتيجة لعدم تقيده بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر، فهذا النوع يعرض البنك لغرامات مالية أو ربما مخاطر السمعة وبالتالي التأثير على نشاطاته بشكل عام.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص355.

[2] محمد عبد الفتاح ، إدارة ابنوك، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الإردن، 2006، ص67.

[3] نوري شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص ص 303،302،299،298.

خلاصة:

من خلال دراستنا للفصل الأول تبين لنا أن البنوك التجارية لها أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان من خلال ما تقدمه من خدمات للمؤسسات، ولأن التمويل البنكي من أهم هذه الخدمات فإنه يحتل مكانة هامة كونه يعد همزة وصل بين الخطط والأهداف المراد تحقيقها إن كان بالنسبة للمؤسسة أو الدولة، كما يعد عاملا أساسيا في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها نجاح وفشل المشروعات. ولكونه من أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات العاملة في إطار الاقتصاد الوطني فإنه يعد عصب الحياة الاقتصادية فلا يمكن أن يقام اقتصاد بدون تمويل وذلك لأهميته البالغة لغرض التوسع وإقامة الاستثمارات الجديدة في كل القطاعات وذلك عن طريق منح قروض مختلفة من أجل تطوير وتحسين الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

آليات تمويل المستثمرات الفلاحية

الفصل الثاني: آليات تمويل المستثمرات الفلاحية

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات التي تحتاج الى تمويل سواء كان تمويل ذاتي أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت بيه الدولة من مساعدات وإجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية.

كما عرف المشرع الجزائري ضرورة إقامة استراتيجية فلاحية يحافظ من خلالها على ملكية الأراضي الفلاحية باعتبارها وعاء عقاري استراتيجي للدولة لا يجوز التنازل عنه، واهتدى إلى اعتماد سياسة حق الانتفاع الدائم في القانون 19/87 حيث ظهرت لأول مرة المستثمرة الفلاحية وجاء بعدها القانون 03/10 حيث قلص فترة الاستغلال من خلال حق الانتفاع الدائم من 99 سنة إلى 40 سنة قابلة للتجديد وفق نظام عقد الامتياز المذكور في القانون الأخير.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثاني: المستثمرات الفلاحية.

المبحث الثالث: تمويل المستثمرات الفلاحية.

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي من بين أهم أقسام النشاط الاقتصادي، فهو يختلف عن باقي الأقسام الأخرى من حيث الأسلوب الانتاجي، فهو يعتبر عنصر مهم تسعى الدولة من خلاله الى تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية، لأنه العصب الحيوي لأي اقتصاد و المحرك للقطاعات الاخرى في شتى الميادين.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة

الفرع الأول: تعريف الفلاحة

تعرف الفلاحة على أنها علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية للإنسان:[1]

علم: لأنها تعتمد على إجراءات وقواعد معينة.

فن: لأنها قائمة بشكل على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

كما عرفت على أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان[2].

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة، وعليه تعتبر الفلاحة حقلا واسعا من الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة[3].

[1] يمينة لونيس، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه مالية البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022-2023، ص13.

[2] ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 24-25 ماي 2015، ص3.

[3] أسماء حشلاف، مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015-2016، ص7.

الفرع الثاني: خصائص القطاع الفلاحي

تتميز الفلاحة بجملة من الخصائص والمميزات نستخلصها فيما يلي:[1]

أ. ضخامة نسبة رأس المال الثابت: تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث توجد صعوبة في إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى انتاج آخر وهذا راجع إلى أن الجزء الأكبر م رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، كما يجب على الفلاح تحمل التكاليف الثابتة سواء استغل أرضه أو لم يستغلها.

ب. صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة: توجد صعوبة لدى الفلاح في معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجرائها على التكاليف المتغيرة إذا ما رغب في زيادة أو إنقاص انتاج المحاصيل الزراعية التي ارتفع سعرها أو انخفض، حيث أن العرض زي حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جمل المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر.

ج. ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية: تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أو مستأجرا هو من يدير النشاط الفلاحي، حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائر باستثماراته الفلاحي وصيانتها باستمرار وإدامتها ما أمكن على أفضل وجه، وهو في هذه الحال على استعداد لتحمل قدر أكبر من المخاطر في عملية الإنتاج واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغيير نوع النشاط.

بالإضافة إلى:[2]

ح. طول دورة الإنتاج الفلاحي: إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخلة بعد 8 سنوات، أي أن دورة الإنتاج الزراعي طويلة بينما دورة الناتج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان، يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة السوق حاضرة استجابة لطلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات يحد من إنتاجه إذا اضطر يتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه ولكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها أي أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلة مجهولة المعالم.

[1] باية صاعو، زوبيدة سيار، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، يوم 11 مارس 2011، ص ص 20،21.

[2] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال فترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 52،54.

خ. ارتفاع عنصر المخاطرة نتيجة التقلبات المناخية: تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير انتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان عليها وعلى هذا فالعوامل الطبيعية تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.

د. تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة: من الواضح أن مساحة الأرض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، وعليه فإنه يجب زيادة الناتج الزراعي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية إلى حد تضطر فيه اللجوء إلى استغلال أراضي إضافية أقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية، وبذلك يسري قانون الغلة المتناقص على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في عملية الإنتاجية الزراعية، فتضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

وهنالك أيضا:[1]

هـ. موسمية الإنتاج الزراعي: تتأثر العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعية وذلك لأن طبيعة عملية الإنتاج الزراعي تعتبر عملية حيوية بحد ذاتها حيث أن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية أو حيوانية وهذه الكائنات تعتمد على الظروف الطبيعية المحيطة بها في إتمام دورة حياتها خلال مدة معينة، وهذا الترابط في الطبيعة الحيوية لعملية الإنتاج الزراعي وفق جدول زمني معين يسمى موسمية الإنتاج الزراعي.

و. إمكانية التخصص الإنتاجي الزراعي: تتخصص منطقة ما في إنتاج نوع معين من السلع الزراعية إذا توفرت ظروف مناخية تؤهل هذه المنطقة إلى إنتاج هذا النوع من السلع بحيث تتوافر الظروف المناخية المناسبة لمثل هذا الإنتاج دون غيره، ؛] أن التربة ملائمة لهذا الإنتاج في تلك المناطق إلى التركيز عليه مما يعني أن هذه المناطق قد اكتسبت صفة الإنتاج التخصصي أي أنها تخصصت في نوع معين من الإنتاج، حيث يتحدد هذا التخصص بوفرة إمكانيات الإنتاج في موقع الإنتاج ومدى قرب أو بعد هذا الموقع عن مراكز التسويق.

ي. تنوع خصائص السلع الزراعية: تتمتع السلع الزراعية بصفات خاصة بها فهي غير متجانسة يصعب التحكم في شكلها أو نوعيتها كما هو الحال في السلع الصناعية كما أن بعض السلع الزراعية كبيرة في

[1] علي جدوع، مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 31،36.

حجمها مما يرفع تكاليف تخزينها وثقلها بالإضافة إلى أن العديد من السلع الزراعية تتأثر بشكل كبير بالتخزين لفترة طويلة مما قد يؤدي إلى تلفها.

الفرع الثالث: أهمية القطاع الفلاحي

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار أنه يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر، كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية وتحديات التنمية المتزايدة كلها عوامل تفرض الاهتمام أكثر بالفلاحة، يضاف إلى ذلك تأكيد تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات أكثر فعالية للأمن الغذائي بشكل يعزز من عوامل الاستقرار خاصة مع تفاقم مخاطر التبعية الغذائية على استقرار المجتمعات أمنيا واقتصاديا وحتى سياسيا، ويستهدف الاهتمام الكبير الذي يحظى به القطاع الفلاحي زيادة دوره في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في خلق الثورة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى ضمان تشغيل جزء معتبر من اليد العاملة ودعم الأنشطة الصناعية والتجارية المرتبطة بهذا القطاع المحوري[1].

وتظهر الأهمية الكبيرة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في:[2]

- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع.
- المساهمة في الحد من الفقر والمجاعة.
- توفير الموارد المالية.
- توفير الموارد الزراعية للقطاع الصناعي.
- المساهمة في الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي.
- استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة.

[1] حميد باشو ، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة بوداكس، العدد06، 2016، ص ص 7،8.

[2] باية ساعو ، زوبيدة سيار ، مرجع سبق ذكره، ص ص 18،20.

المطلب الثاني: امكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر

تمتاز الجزائر بطول شريط ساحلي كما تعتبر بوابة افريقيا وقريبة من السوق الأوروبي فهي لها العديد من الموارد يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي لتمويل التنمية الاقتصادية ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:

1. الموارد الطبيعية: تبلغ مساحة 2.381.741 كم^2، فهي تحتل المرتبة الثانية بعد السودان في افريقيا من حيث المساحة[1]، وتشمل على نوعين من المقومات هما:[2]

أ. الأراضي الزراعية: تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة 4,22 مليون هكتار، منها الأراضي المستعملة وغير المستعملة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها، ويتم استخدام هذه الأراضي منها 19.7% المساحة الصالحة للزراعة، 77.8% للمراعي والمجاري، بالإضافة إلى الأراضي المستعملة فعليا في الإنتاج منها 8.3 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالح للزراعة.

ب. الموارد المائية: حجم المساحة المسقية يعتم على الظروف المناخية بالجزائر، وهي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، فاتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ تنتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م^3، منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال و7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية، وان هذه الموارد المائية 75% قابلة للتجديد.

ج. الموارد البشرية: ترتكز الجزائر على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي، نظرا لأن العمليات الزراعية لازالت تنجز يدويا، ونشير إلى انه بلغ سكان الجزائر سنة 2017 ب413 مليون نسمة، أما نسبة السكان المزارعين 9، 5 مقارنة بسنة 2000 حيث شكلت 24، 39، فانخفاض العمل الزراعي هذا يعد من أحد أسباب انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

بالإضافة إلى: [3]

د. الموارد النباتية: يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية، أو من

[1] نعيمة زلاطو، حكيم حداشي، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد2، العدد3، 2019، ص40.

[2] طه مرباح، عباس فرحات، القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد12، عدد4، 2022، ص ص 556،555.

[3] ربيع بوعريوة ، مصدر سبق ذكره ص 4.

خلال توفير سلع محلية نحد من حجم الواردات الغذائية، إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التمويلية، حيث عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم.

هـ. الموارد الحيوانية: تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة الواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة.

و. الموارد المالية: من أجل النهوض بقطاع الفلاحة والسعي المتواصل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع[1].

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر مجموعة من المشاكل والصعوبات نلخصها فيما يلي:[2]

أولا: مشاكل مالية (مشاكل متعلقة بالتمويل)

لازالت حصة القطاع الفلاحي من الاستثمارات والتمويل في الجزائر منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والصناعة والخدمات وهذا يرجع لكون الاستثمارات الفلاحية إلى مخاطر عالية، وانخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الفلاحة، وكذلك إلى العجز في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع، كما يعرف صغار الفلاحين تهميشا من قبل البنوك، حيث يفرض عليهم شروطا تعجزهم عن طلب التمويل الذي يرغبون خاصة ما جعل الحصول على القروض أمر عسير بالنسبة للفلاحين خاصة في ظل البيئة التي ينتجون فيها محاصيلهم، فقد عمدت الجزائر إلى انتهاج العديد من السياسات الفلاحية وذلك منذ الاستقلال، وذلك من أجل تطوير وتحسين أداء القطاع الفلاحي، كما عمدت الحكومة أيضا في إطار السياسات المتبناة إلى محاولة تحسين الوضع المالي للفلاحين من خلال تنويع مصادر تمويل هذا الأخير.

[1] حكيم بوجطة، محمد أمين، " القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع و المأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية، مجلد 5، العدد 12، 2020، ص26.

[2] لخميسي لواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019، ص ص 103،109.

ثانيا: مشاكل عقارية

كما هو معروف فإن الأرض الفلاحية من العناصر الواجب توفرها للقيام بالإنتاج الفلاحي، والجزائر منذ الاستقلال وهي تحاول تنظيم استغلال الأراضي الفلاحية من قبل الفلاحين من خلال وضع الأطر التشريعية المناسبة والمحفزة للفلاح كالإنتاج، ولكن وبالرغم من هذا الاهتمام لازالت مشكلة تنظيم العقار الفلاحي مطروحة في مختلف السياسات الفلاحية التي تتبناها الحكومة ، فمشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجس أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدقع المستثمرين إلى البحث عن الاستثمار في قطاعات أخرى[1].

[1] مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017، ص98.

المبحث الثاني: المستثمرات الفلاحية

المستثمرات الفلاحية هي أسلوب جديد لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، فقد جاء قانون عقد الامتياز الذي منح بموجبه للمستثمر الفلاحي الحق في الاستغلال في شكل مستثمرة فلاحية محافظا بذلك على ما جاء في القانون رقم 19.87 المتعلق بالمستثمرات الفلاحية.

المطلب الأول: مفهوم المستثمرات الفلاحية

الفرع الأول: تعريف المستثمرات الفلاحية

عرف القانون 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحي في المادة 46 منه بقولها "المستثمرة الفلاحية وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة ومن مجموع قطعان المواشي والدواجن والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية"[1].

ويعرف الاستثمار الفلاحي بأنه كل مجهود هادف سواء من طرف شخص عمومي أو خاص من أجل تحقيق ربح مالي في القطاع الفلاحي، وقد نجد هناك استثمار لا يهدف ماليا مباشرة بل يحقق المنفعة العامة وهو ما يعرف بالاستثمار المستقل[2].

أما من الناحية الاقتصادية فقد عرف البعض المستثمرة الفلاحية بأنها "وحدة ترابية مسيرة ومستقلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الإنتاج وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي، وقانونا تكون ملك للشخص الذي يستغلها أو للغير، فالمستثمرة الفلاحية باعتبارها وحدة الإنتاج الفلاحي فهي تهدف لتحقيق نتائج ذات بعد اقتصادي وترتكز على قواعد الاستثمار الذي يضم مجموعة من العناصر"[3].

الفرع الثاني: أشكال المستثمرات الفلاحية

تضمنت المادة ص9 في الفقرة الأولى من القانون رقم 87-19 التي نصت على الاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحية على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وتعد هذا كأصل عام باستثناء في نص

[1] محمد حرش، المستثمرات الفلاحية من حق الانتفاع إلى حق الامتياز في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، علوم في الحقوق القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016-2017، ص 61.

[2] سوسن بوصبيعات، "الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية"، رسالة ماجستير، القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص 40.

[3] جيلالي بلحاج، "النظام القانوني للمستثمرة الفلاحية وفقا لأحكام القانون رقم 13/10 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد05، العدد01، 2019، ص 258.

المادة 9 الفقرة الثالثة حيث تؤكد أنه يمكن استغلال الأراضي الفلاحية بصفة فردية حسب الشروط المحددة بموجب القانون 87-19 السالف الذكر.

أولا: المستثمرات الجماعية

أكد المشرع في القانون 10-3 في المادة 24:" عندما تكون المستثمرة الفلاحية مشكلة من عدة مستثمرين أصحاب الامتياز.... "[1] ، كما نصت المادة 11 من القانون رقم 87-19 "يكون ثلاثة منتجين فلاحين أو أكثر كما حددت المادة 9 أعلاه باختيار متبادل فيما بينهم، جماعة قصد إنشاء مستثمرة فلاحية جماعية كما نصت المادة 18 من نفس القانون على أنه "يتعين على أعضاء المستثمرة الفلاحية استغلال كل الأراضي استغلالا أمثل بصفة جماعية و على الشيوع..." لا توجد شروط لإنشاء الجماعات حيث أنه لا يوجب اي تنظيم حدد كيفية إنشاء الجماعة كما نصت المادة 11 من القانون 87-19 حيث لهم الاختيار في إنشاء الجماعات، إلا أنه تم إصدار منشور وزراي مؤرخ في 30 أوت 1987 المتعلق بإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي الذي منح الحرية للمستثمرين في اختيار بعضهم البعض[2].

ثانيا: المستثمرات الفردية

المستثمر الفلاحية الفردية استثناء للمستثمرة الفلاحية الجماعية وهذا بناءا على ما نصت عليه المادة 9 من قانون 87-19بأنه "يمكن استثناء استغلال الأراضي بصفة فردية حسب الحالات وضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون"

تم تحديد شروط الاستفادة الاستثنائية من خلال نص المادة 37 من القانون رقم 38-19 المتضمنة "إذا بقيت بعد تكوين المستثمرات الفلاحية قطع أرضية لا يتلاءم حجمها مع طاقة عمل أقل الجماعات عددا أو لا يمكن إدماجها ضمن مستثمرة أخرى بسبب عزلتها أو بعدها فإنه يمكن منحها للاستثمار الفردي وفق الشروط المحددة في المادة 10 من هذا القانون"

ومنه نستخلص شروط تكوين المستثمرة الفلاحية الفردية:

- بقاء قطعة أرض لا تتلاءم مع طاقة عمل أقل جماعات عددا أي جماعات ثلاثة منتجين من حيث حجمها.

[1] القانون رقم 10-3 المؤرخ في15 غشت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة، جريدة الرسمية، العدد50، الصادرة في 18 اوت2010.

[2] القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، جريدة الرسمية، الصادرة في 9 ديسمبر 1987.

- بعد وعزلة قطعة الأرض مما يتعذر دمجها ضمن مستثمرة فلاحية أخرى.
- توفر الشرط الأول والثاني معا[1].

المطلب الثاني: شروط تكوين المستثمرات

وتتمثل شروط تكوين مستثمرة فلاحية فيما يلي:[2]

أ. الشروط الشكلية:

وردت في القانون 87-19 والمرسوم التنفيذي 90-50 في 06-02-1990 المتعلق بشروط وكيفيات إعداد العقود المتضمنة للحقوق العقارية للمنتجين بحيث يمر بمرحلتين، مرحلة قبلية تتم في شكل عقد عرفي يترجم في المفاوضات العقدية بين الشركاء المكونين للمستثمرة الفلاحية أمام مصلحة أملاك الدولة المختصة محليا والتي تتولى تحديد الوعاء الذي يمارس عليه حق الانتفاع ويتم هذا التحديد بمعرفة مفتشية مسح الأراضي المختصة إقليميا حيث يصور في نسختين:

- نسخة موجهة إلى الإشهار لدى المحافظة العقارية.
- نسخة مبلغة إلى أعضاء المستثمرة الفلاحية بعد استيفاء شكليات التسجيل والشهر العقاري.

ب. الشروط الموضوعية:

تم ذكر الشروط الموضوعية في نص المادة 9 و10 من القانون رقم 87-19 وتتمثل في:

حددت المادتين 9 و10 من القانون رقم 87-19 الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الانتفاع بالأراضي الفلاحية المتمثلة في:[3]

- عدم حصول المستثمر على أكثر من حصة، المستفيد شخص طبيعي ومتمتع بالجنسية الجزائرية أصلية، عدم وجود سلوك معادي أو غير مشرف لحرب التحرير الوطني من طرف المستفيد.
- الأراضي يجب أن تكون مملوكة للدولة.

[1] كمال مريجة، إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر وتأثيره على الاستثمار، مذكرة ماستر، قانون عقاري، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية، الجزائر، ص 29.

[2] نفس المصدر، ص32.

[3] القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة وتحديد حقوقهم وواجباتهم، الجريدة الرسمية، عدد 50، الصادر بتاريخ 9 ديسمبر1987 (ملغى).

المطلب الثالث: عقد الامتياز

تضمن القانون19.87 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، وقد شهدت المستثمرات الفلاحية عهدا جديدا بعد اصدار عقود الامتياز الذي تضمنه القانون03.10 وهذا من خلال اعادة ضبط وهيكلة نشاط المستثمرات الفلاحية ومنحها امتيازات تؤهلها لمواجهة مشاكلها وبخاصة المالية.

الفرع الأول: تعريف عقد الامتياز ومدت

أولا: تعريف عقد الامتياز

نصت المادة 03 من القانون 16/8 المؤرخ في 2008/08/03 على أن حق الامتياز هو:[1]"عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية".

نص القانون 03/10 المؤرخ في 2010/08/18 على أن حق الامتياز هو:[2]"هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعي في صلب النص "المستثمر صاحب الامتياز"، حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها، بناء على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها أربعون سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية، تضبط كيفيات تحديدها وتخصيصها بموجب قانون المالية".

ثانيا: مدة عقد الامتياز

تمثل مدة عقد الامتياز عنصر جوهر باقي عقد الامتياز، وعلى أساس هذه المدة يتعين مقدار المنفعة التي يستحقها المستأجر ومقدار الأجرة التي يستحقها المؤجر، ولم يحدد المشرع الجزائري في التعديل الجديد الحد الأقصى للمدة، إلا انه يستفاد من نص المادة 4 من القانون 03/10 التي نصت على ان مدة عقد الامتياز تكون 40 سنة كأقصى حد قابلة للتجديد وذلك بناء على طلب من المستفيد صاحب الامتياز في حالة وفاته تنتقل إلى الورثة للمدة المتبقية، سريان مدة العقد من تاريخ نشره في المحافظة العقارية وهذا طبقا لنص المادة 6 من دفتر الشروط[3].

---

[1] قانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن للتوجيه الفلاحي، العدد 46، جريدة الرسمية، الصادرة في 10 أوت 2008، ص6.

[2] القانون 03/10، مصدر سبق ذكره، ص6.

[3] الزوبير بريك، "النظام القانوني لعقد الامتياز الفلاحي في ظل التعديلات"، رسالة ماجستير، القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015/2014، ص32.

الفرع الثاني: أطراف عقد الامتياز والمستفيدين منه

أولا: أطراف عقد الامتياز

تتمثل أطراف عقد الامتياز في:

الدولة باعتبارها مالك الرقابة: [1] تعتبر الدولة من طرف إدارة أملاك الدولة في عقد الامتياز باعتبارها المتصرف باسم و لحساب الدولة وهذا تطبيقا لنص المادة 6 من القانون 03/10 بقولها "تعد إدارة أملاك الدولة باسم كل مستثمر يستوفي الشروط المذكورة في المادة 05 أعلاه عقد تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز".

المستثمر صاحب الامتياز:[2] هو الحائز على عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية، سواء كان إداريا أو توثيقيا ناتجا عن تنازل عن حق الانتفاع الدائم من طرف المستفيد الأصلي إلى مستفيد جديد، أو الحائزين على قرار من الوالي وهم المستفيدين من أحكام القانون رقم 87-19.

ثانيا: المستفيدين من عقد الامتياز

نصت المادة 5 من القانون 03/10 على أن هذا الامتياز يمنح لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من أحكام القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 والحائزين على عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية أو قرار من الوالي ويشترط على أعضاء المستثمرة الفلاحية وفائهم بالتزاماتهم بمفهوم القانون رقم 87-19[3].

الفرع الثالث: الآثار القانونية لعقد الامتياز بالنسبة للمستثمر صاحب الامتياز

يترتب على عقد الامتياز اثأر قانونية تتمثل في الحقوق والواجبات تتمثل في:

أولا: الحقوق

تتمثل الحقوق في:[4]

- الاستغلال الحر للأرض والأملاك السطحية وتشييد البنايات.
- رهن حق الامتياز.
- الحق في توريث حق الامتياز.
- حق المستثمر صاحب الامتياز في تجديده أو التنازل عنه أو طلب نسخه.

---

[1] محمد حرش، الامتياز كنمط لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في التشريع الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، جوان 2016، ص165.

[2] عبد الرحمان عطية، العقار الفلاحي في إطار الامتياز واسترداه من أجل المنفعة العمومية في التشريع الجزائري، دفاتر السياسة والقانون، مجلد 15، العدد 1، جامعة العربي بن المهيدي، 2023، ص68.

[3] القانون 03/10، مصدر سبق ذكره، ص6.

[4] عبد الرحمان توهامي، إلياس جوادي، حقوق المستثمر الفلاحي صاحب الامتياز في التشريع الجزائري، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة تامنغست الجزائر، 2019، ص 629-637.

- الحق في إنشاء اتفاقات شراكة.

بالإضافة إلى:[1]

- الحق في الانخراط في تعاونيات فلاحية.
- الحق في الشفعة.

ثانيا: الواجبات

تترتب على صاحب الامتياز مجموعة من الواجبات تتمثل في:[2]

- يفترض على المستثمر صاحب الامتياز أن يكون مطلعا اطلاعا كاملا على قوام الأملاك الممنوحة له، حيث يجب أن يوفر الوسائل الكافية من أجل إعطاء مردودية للأراضي الفلاحية و الأملاك السطحية.
- يتعهد المستثمر صاحب الامتياز حسب المادة 03 من دفتر الشروط المرفقة بالمرسوم التنفيذي رقم 10-326 بما يلي:
- إدارة مباشرة وشخصية للمستثمرة.
- الاعتناء بالأراضي الممنوحة والعمل على إثمارها.
- المحافظة على الوجهة الفلاحية للأراضي.
- ألا يستعمل مباني المستثمرة إلا من أجل أهداف ذات صلة بالنشاطات الفلاحية.
- عدم تأجير الأراضي والأملاك السطحية المقامة فيها من الباطن.
- التصريح بكل اتفاقات الشراكة التي يبرمها أو يلغيها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دفع الإتاوة السنوية المستحقة للامتياز عند حلول أجلها.
- دفع الرسوم والمصاريف التي يمكن أن تخضع لها الأملاك طول مدة الامتياز.
- إعلام الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في كل وقت بكل حدث يمكن أن يؤثر على السير العادي للمستثمرة.

[1] عائشة حريتي، عقد الامتياز كآلية قانونية للسياسة الفلاحية، أطروحة دكتوراه، القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2020-2021، ص 264-268.

[2] محمد لعشاش، حق الامتياز الممنوح للمستثمر الفلاحي في إطار أحكام القانون رقم 10-03، مجلة المطل القانونيّ، المجلد01، العدد 02، جامعة البويرة، 2019، ص109-110.

المبحث الثالث: تمويل المستثمرات الفلاحية

يتميز القطاع الفلاحي بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية و الأنظمة الانتاجية المختلفة مما يستوجب تنوع طرق و اجراءات التمويل حتى يلعب دورا محفزا في انعاش القطاع .

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي

الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي

لا يمكن أن نحدد مفهوم التمويل الفلاحي إلا إذا توصلنا لوضع تعريفه وهذا وفقا لمختلف التعريف والبعض يعتبر التمويل الفلاحي هو عامل أساسي من العوامل التي تدفع الاستثمار الفلاحي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة، حيث أن عملية توفير المال اللازم للمستثمر هو أحد العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار، فهو عصب العملية الاستثمارية[1].

وهو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في الفلاحي أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي[2].

كما عرفه البعض أنه عملية تتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدراتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[3].

الفرع الثاني: أهداف التمويل الفلاحي

تتنوع وتختلف أهداف التمويل الفلاحي بحسب الحالة التي يتطلبها النشاط الفلاحي، فهو يعمل بالضرورة على توفير الأموال اللازمة للفلاح و المستثمر الفلاحي واستبعاد التمويل الفلاحي يؤدي إلى خلق عجز إنجاح تحقيق الأمن الغذائي في أي دولة كانت ومن بينها الجزائر يعمل على تكوين وزيادة رأس المال في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة و المحافظة على حجم النشاط الزراعي الملائم والاستفادة من وفرات حجم الإنتاج وزيادة كفاءة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها كما يساعد على زيادة

[1] عائشة حريش، "نظام التمويل الفلاحي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، 2020، ص 452.

[2] فضيلة بوطورة وآخرون، "واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صنع المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص835.

[3] عبد القادر قطاف وآخرون، "الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 209.

القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا وأخرى متعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المنتظرة وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف وإتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار[1].

الفرع الثالث: أهمية التمويل الفلاحي

يأتي أهمية التمويل الفلاحي من خلال المكانة التي يحتلها في القطاع الفلاحي، وذلك اعتباره المحرك الأساسي للاستثمارات الفلاحية، كما انه يعد أحد تحدياته ومعوقات تطوره ونموه لدى معظم الدول وخاصة الدول النامية وتختلف أهمية التمويل من دولة إلى أخرى وهذا حسب المرحلة الاقتصادية التي تعيشها وأيضا حسب مكانة القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وعليه يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالفلاحة، كما وكيف ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء عن كاهل الفلاح وحسب، بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويؤدي بالتالي إلى تنمية المجتمع الريفي، سواء بزيادة الدخول أو نقل المجتمع الريفي من التخلف إلى طريق التقدم، أو بتحويل الفلاحة إلى الإنتاج الكبير بدلا من الإنتاج للاستهلاك الأسري[2].

الفرع الرابع: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسية التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الشروط التالية:[3]

أولا: ضرورة تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج والذي يترتب عليه زيادة في الدخل الفلاحي وزيادة في الإنتاج خصوصا إذا صاحب ذلك تطبيق نظام سليم للتسويق باستعمال وسائل النقل المناسبة، أما إذا منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب لذلك فإن القرض سوف يتحول من استثمار يهدف إلى رفع الإنتاج في الاستثمار دون هدف وهذا أبدا ليس من أهداف التي يصرف من أجلها القرض.

ثانيا: الأخذ بنظام الائتمان بعين الاعتبار وهو تقديم القروض بأنواعها بسعر الفائدة مناسب ومنخفض نسبيا، لأنه من المعلوم أن إمكانيات الفلاح تبقى محدودة وأسعار المحاصيل ليست ثابتة بل ومتغيرة، كما لابد من تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعية والغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي التي يتم اقتنائه في إطار صيغة البيع بالإجار.

كما يجب أيضا:[4]

---

[1] حريتي عائشة، مصدر سبق ذكره، ص 457.

[2] لخميسي الواعر، مصدر سبق ذكره، ص29.

[3] عبلة مازة ، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2020، ص229.

[4] عائشة حريتي، نفس المصدر، ص464-465.

ثالثا: منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض.

رابعا: على المؤسسة المقترضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الاقتراض حتى يستطيع الفلاحون الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب.

خامسا: يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسة الإقراض يمكن لهم ذلك عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال تقنيات مختلفة الإنتاج.

سادسا: يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

سابعا: يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات التأمين حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

ثامنا: يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما يجب امتدادها إلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

تاسعا: يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وتتم صلى أقساط تسهيلا للدفع.

عاشرا: يجب على البنوك أيضا التأكد من أن استخدام القروض الممنوحة سوف يعطي إيراد كافي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

الفرع الخامس: مخاطر تمويل المستثمرات الفلاحية

يواجه تمويل المستثمرات الفلاحية جملة من المخاطر نذكر منها:[1]

- تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيول) والبيولوجية (الأفات، الحشرات، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين بالخسارة.
- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة.

وهنالك أيضا:[2]

- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض.

[1] فضيلة بوطورة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 835.

[2] دلال بن سمينة، عزيزة سمينة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 ديسمبر 2006، ص4.

- وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المستثمرات الفلاحية

تتمثل مصادر تمويل المستثمرات الفلاحية في:

أ. التمويل الداخلي: يعتبر من أهم مصادر التمويل المعتمدة في تمويل هذا القطاع، حيث يعتمد الفلاحون والمزارعون على أموالهم الخاصة والمدخرات دون اللجوء إلى مصادر خارجية[1].

ويتمثل في:[2]

– **الميراث:** غالبا ما يحصل الفلاح على المزرعة ورأسمالها بطريقة الوراثة فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس أموال المالك إلى ورثته فيعني الوريث بالاستثمار فيه.

– **الادخار:** يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال حيث أنه يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك بل يضاف إلى رأس مال المستثمر.

ب. التمويل الخارجي:

توجد العديد من المصادر الخارجية لتمويل المستثمرات الفلاحية و تتمثل في :

أولا :البنوك

تساهم البنوك التجارية في تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر بنسب متفاوتة ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممول الرئيسي لهذا القطاع، حيث يرجع هذا الدور الى تاريخ نشأة بنك الفلاحة بالتنمية الريفية وذلك سنة 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي للقطاع الفلاحي حيث جاء لمهمة تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي يقدر رقم اعماله ب33000000000دج مكون من 39مديرية و300 وكالة موزعة على مستوى التراب الوطني، فهو له أهمية بالغة في تمويل المستثمرات الفلاحية بحكم تخصصه في تمويل القطاع الفلاحي وكذاك وجود اتفاقية بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة والتنمية الريفية تنص على تحويل القطاع الفلاحي عبر العديد من الصيغ[3].

[1] نور الدين كروش، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد8، العدد 4، 2019، ص527.

[2] لخميسي الواعر، مصدر سبق ذكره، 2019، ص ص 29–30.

[3] سعيدة نصر، شهرزاد وناس، قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2020، ص24.

ثانيا: صناديق الدعم

توجد العديد من صناديق الدعم نذكر منها:[1]

أ. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 تحت تسمية حساب التخصيص الخاص رقم 121-306 الذي يقوم بتدعيم الاستثمارات المتعلقة بتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين والذي عقد مساعدات تتراوح ما بين 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار ومن بين الأنشطة التي يقوم بتدعيمها الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الحيواني والانتاج النباتي.

ب. صندوق التنمية الريفية وإعادة الاعتبار للأراضي عن طريق الامتياز (FMUC)

وهو الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي أنشأ بموجب قانون المالية سنة 1998 وهذا لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية واستصلاح الأراضي في الجنوب.

ج. الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي (FNRDAA)

يعمل هذا الصندوق على حماية مداخيل المستثمرين الفلاحين، حيث يتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية، أي يعتبر الصندوق الذي يتكفل بضبط أسعار المنتوجات الفلاحية عموما.

ح. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

عرف بموجب قرار مجلس النقد والقرض رقم 99/273 الصادر في 30 نوفمبر 1999 تم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية والتجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وبموجب قرار مجلس النقد والقرض تحت رقم 02/05 المؤرخ في 05 مارس 2005، تم منح الاعتماد لتأسيس فرع بنك الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إضافة إلى نشاطات التأمين فرعين جديدين وممثلي شركة ذات أسهم وفرع مؤسسة السلام المتخصصة في القرض الايجاري[2].

[1] عائشة حريتي، مصدر سبق ذكره، ص ص462-464.

[2] فاطمة بوراس، اسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلد16، العدد2، جامعة البليدة، 2021، ص156.

خ. الصندوق الخاص بمربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين (FSAEPEA)

انشئ هذا الصندوق بموجب الأمر رقم 8-2 المؤرخ في 24 يوليو المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2008 ومقيد بحساب التخصيص الخاص رقم 126-302 على مستوى الخزينة وتم استحداثه من أجل إعادة بعث الانتاج الحيواني من جديد والنصوص بهذه الشعبة وخاصة فيما يخص القروض المتعثرة بالنسبة لأصحاب هذه الشعبة وكلف بتمويل الفعاليات الفلاحية التالية، تغطية اجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين وإعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والانتاج الفلاحي[1].

ثالثا: هيئات الدعم

لقد سمحت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي تحت وصاية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنه هو المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية و من أهم هذه الوكالات ما يلي: [2]

- **القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** هذا القرض موجه للفلاحين الذين تزيد اعمارهم عن 18 سنة بهدف تشجيعهم على خلق مشاريع فلاحية من اجل تنمية النشاطات الانتاجية والخدماتية الزراعية، مدته 8سنوات مع امكانية تمديد اجال الدفع بثلاث سنوات حيث يعطي البنك القرض تحت ضمانات ويتكفل بتمويل 70بالمئة من حجم المشروع وتمنح الدولة دعم يصل إلى 29 بالمئة من حجم القرض أما 1 بالمئة المتبقية فهي عبارة عن مساهمة شخصية للفلاح.
- **القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:** وهو قرض استثماري طويل الاجل لتمويل المؤسسات الصغيرة الناشطة في الزراعة موجه للشباب البطال الذين تتراوح اعمارهم بين 30 و50 سنة ، تمويله يتم بنفس صيغة القرض المصغر **ANGEM.**
- **القرض المدعم تحت برنامج ANSEJ** :هو قرض طويل الأجل موجه الى تمويل كامل المشاريع الفلاحية في اطار برنامج تشغيل الشباب ,يقدم هذا القرض الى الفلاحين ذو العمر المحدود بين 19 و 35سنة كما يمكن أن يصل عمر المستفيدين على 40 سنة اذا كان المستفيد هو صاحب المشروع على أن يقوم بتوظيف على الأقل منصبي شغل في مشروعه كما يمتاز هذا القرض بنفس خصائص القرض الموجه الى الفلاح في اطار برنامج **CNAC** [3].

[1] لخميسي الواعر، مصدر سبق ذكره، ص141.

[2] ثرية الماحي، عبد القادر أوزال، انعكاسات التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020، ص232.

[3] نجاة طالبي، نورة ساجي، دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 2019، ص79.

المطلب الثالث: القدرات الانتاجية للمستثمرات الفلاحية في الجزائر

أولا: تطور الانتاج النباتي

علم الانتاج النباتي ويسمى أحيانا بالهندسة الزراعية وهو علم وتقنيات انتاج النباتات بهدف استخدامها كغذاء أو علف أو طاقة، كما يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الانتاج النباتي وفيرا والعكس بالعكس، والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضع مجموعة كبيرة من المحاصيل، لعل من أهمها مجموعة الحبوب، البقوليات، الخضر والأشجار المثمرة، التمور ...الخ.

والجدول الموالي يوضح تطور الانتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)

الجدول رقم (02): تطور الانتاج النباتي في الجزائر الفترة الممتدة من (2013-2021) .(الوحدة: ألف طن)

البيانات	متوسط الفترة 2013-2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الحبوب	4255,36	3445,16	3478,07	6065,94	5633,45	4392,30	2764,21
البقوليات	85,37	77,31	107,21	146,30	146,56	115,05	115
الخضر	10874,24	8880,20	8882,46	9464,27	8775,91	10287,21	14675,69
الأشجار المثمرة	3838,38	4796,74	4942,65	14634,71	5006,10	4552	/
التمور	822	1029,60	1058,56	10947	1136,03	1151,91	/

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات 36-37-38-39-40-41 للسنوات 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020.

-أميرة تيفراتن، فطيمة حمادة، صناديق الدعم الفلاحي ودورها في رفع الانتاج الفلاحي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، 2021-2022، ص49.

- المنظمة العالمية للتغذية والزراعة متاح على http://www.faostat.org

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن انتاج **الحبوب** خلال الفترة 2013-2021 كان يتطور بشكل غير منتظم حيث حقق أدنى قيمة له سنة 2021 بقيمة 2764,21ألف طن ثم ليعود للتصاعد ويحقق ذروة

انتاجه سنة 2018 فسجل قيمة 6065,94 ألف طن، ثم ينخفض تدريجيا سنتي 2019 و 2020 بقيمتي 5633,45 و 4392,30 على التوالي، ولأن الحبوب لديها دور هام في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير فإن أي خلل في هذا المنتج يمكن أن يضع الأمن الغذائي للسكان في خطر.

أما بالنسبة **للبقوليات** فقد سجلت أكبر انتاج سنة 2019 بقيمة 146,56 ألف طن، كما سجل أيضا أدنى انتاج سنة 2016 بقيمة 77,31 ألف طن، قد كان انتاج البقوليات في هذه الفترة ضئيل جدا خاصة في السنوات الأولى.

بالنسبة **للخضر** والتي تعتبر من أهم المحاصيل استهلاكا فقد سجلت أعلى كمية منتجة سنة 2021 حيث قدرت ب1467569ألف طن، لتعرف بعدها تذبذبا خلال السنوات 2016 إلى 2019 حيث تراوحت بين 8880,20 و 9464,27 ألف طن.

الأشجار المثمرة عرف انتاجها نموا تصاعديا خلال السنوات من 2013 إلى 2017 حيث كانت تتراوح بين 3838,38 و 4942,65 ألف طن لتسجل أكبر قيمة لها سنة 2018 بـ 14634,71 ألف طن ثم انخفض خلال السنتين 2019-2020 حيث وصلت إلى 4552 ألف طن.

أما **التمور** فقد سجلت نموا تصاعديا هي أيضا خلال الفترة 2013-2020 حيث سجلت أدنى انتاج في فترة 2013-2015 بـ 822 ألف طن لتحقق ذروتها سنة 2018 بـ 10947 ألف طن.

ثانيا: تطور الانتاج الحيواني

علم الانتاج الحيواني هو العلم الذي يهتم برفع انتاجية الحيوان من خلال رعايته من جميع الجوانب رعاية علمية صحيحة وذلك بأقل التكاليف، حيث يشكل الانتاج الحيواني جزء مهما في الانتاج الفلاحي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة ومن أهم ما يتكون منه الانتاج الحيواني هي لحوم حمراء، لحوم بيضاء (الدجاج)، أسماك حليب، بيض، ...الخ.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور الحيواني على المستوى الوطني خلال الفترة من 2013-2022:

الجدول رقم (03): تطور الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2013-2020. (الوحدة: ألف طن)

البيانات	متوسط الفترة 2013-2015	2016	2017	2018	2019	2020
اللحوم الحمراء	253,855	537,65	543,89	529	509	505,9

لحوم الدجاج	397,65	484,59	469,63	482	264,08	260,27
الأسماك	187,53	102,14	108,30	120,35	104,88	86,90
الحليب	3337,97	3719	3521,21	3280	3189,24	3354,70
البيض	276,22	401,51	394,23	413,04	341,56	308,46

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات 36-37-38-39-40-41 للسنوات 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020.

-أميرة تيفراتن، فطيمة جماده، صناديق الدعم الفلاحي ودورها في رفع الانتاج الفلاحي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021-2022، ص52.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن انتاج **اللحوم الحمراء** كان متذبذب من سنة لأخرى حيث حقق أعلى انتاج له سنة 2017 بـ 543,89 ألف طن، وحقق أدنى قيمة خلال الفترة الأولى من 2013-2015 بقيمة 253,855 ألف طن.

أما بالنسبة **للحم الدجاج** فقد عرف انتاج غير منتظم تارة يرتفع ليصل إلى 484,59 ألف طن وذلك سنة 2016 وتارة ينخفض ليصل إلى 260,27 ألف طن وذلك سنة 2020، وهذا راجع لسبب غلاء أغذية الأنعام والدواجن في السنوات الأخيرة.

الأسماك، عرف الانتاج تزايدا من 2016 إلى 2018 حيث كانت الكمية المنتجة 102,14 ألف طن لتصل سنة 2018 إلى 120,35 ألف طن ثم انخفضت في الفترة 2019-2020 لتصل إلى أدنى انتاج وكان 86,90 ألف طن.

أما **الحليب** فقد بلغ أكبر انتاج له سنة 2016 بـ 3719 ألف طن ثم لينخفض بعدها في الفترة من 2017-2019 ليصل إلى أدنى انتاج قدر بـ 3189,24 ألف طن وذلك سنة 2019 ليرجع يرتفع سنة 2020 بقيمة 3354,70 ألف طن.

البيض، كان انتاج البيض في الفترة 2013-2015 منخفض جدا وذلك بقيمة 276,22 ألف طن ليرتفع سنة 2016 بـ 401,51 ألف طن، ثم تذبذب بعدها في السنوات 2017-2020 حيث كان يتراوح بين394,23 و 308,46 ألف طن.

خلاصة:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى الأهمية التي يكتسبها القطاع الفلاحي في الجزائر وكذا أهمية المستثمرات الفلاحية في أي اقتصاد وخاصة المتعلقة بالمجال الفلاحي، كونها تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني لذلك اهتمت الدولة بهذا القطاع واستحدثت صيغ جديدة لتمويله والنهوض به، كما تعتبر المستثمرات الفلاحية من القطاعات الحيوية التي يتم الاعتناء بها في الجزائر نظرا لما تساهم به في تحسين مؤشرات النمو.

الفصل الثالث

أثر القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة الفترة

الفصل الثالث: أثر القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة الفترة (2013-2022)

تمهيد:

في سياق معالجة الفصلين الأول والثاني تم التطرق الى الجوانب النظرية للبنوك التجارية و كذا التمويل الفلاحي و السياسة التمويلية للمستثمرات الفلاحية في الجزائر، بالإضافة إلى إعطاء لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفي هذا الفصل سنحاول عمل دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة، وهذا قصد التعمق أكثر في الموضوع وإبراز العلاقة بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمستثمرات الفلاحية، من خلال قياس أداء هذه الأخيرة ممثلا في تطور إنتاج بعض المحاصيل التي تركز البنوك في تمويلها وهذا خلال الفترة 2013-2022.

وقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، جاءت كما يلي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تطور القروض الفلاحية في ولاية ميلة.

المبحث الثالث: تطور الانتاج الفلاحي في ولاية ميلة.

الفصل الثالث: أثر القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة الفترة (2013-2022)

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما في توفير التمويل لطالبيه في ظل تعدد خدماته، اذ يعتبر من أهم البنوك في المنظومة المصرفية بالجزائر مخصص بتمويل مشاريع القطاع الفلاحي، لذلك سنقوم في هذا المبحث بتقديم هذا البنك.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA وذلك بمقتضى المرسوم رقم 82/206 المؤرخ في 1982/03/13 يتواجد مقره الاجتماعي بالعاصمة 17 شارع العقيد عميروش، وقد ورث تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الذي كان يمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات الفلاحية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، وبذلك أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك بقصد تمويل الريف وتطوير الانتاج الغذائي على الصعيد الوطني، وبإنشائه يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري جانبا هاما من اختصاصه وبذلك أصبح البنك تجاريا فقط بالمقاييس التقليدية لوظائف البنك[1].

والبنك الفلاحي يتميز بأنه وفي أن واحد بنك ودائع أي تقبل الودائع الجارية أو لأجل شخص طبيعي أو معنوي، ويقرض الأموال بآجال مختلفة، وبنك تنمية يعني أنه يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تأوين أو تحديد رأس المال الثابت، وهو يعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل أي سعر فائدة أقل وضمانات أخف مما يفعله مع غيرها، وقد قدر رأس مال البنك مليار دينار جزائري، وكان عدد فروعه سنة 1985 هو 182 فرعا وله فروع جوهرية عددها 29 فرع، وقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى فروعه صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات وتسهيلات الخدمة بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية[2].

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة واحد من بين البنوك المنتشرة على مستوى التراب الوطني حيث يضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة على تراب الولاية بعدما كان سابقا تابع

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] نفس المصدر.

لمجمع قسنطينة قبل سنة 2003، وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى، وتتمثل هذه الوكالات:[1]

الجدول رقم (04): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الرقم	الوكالة	الرمز
01	فرجيوة	673
02	شلغوم العيد	833
03	ميلة	834
04	الرواشد	835
05	القرارم قوقة	837
06	وادي العثمانية	840
07	التلاغمة	847
08	وادي النجاء	842
09	تاجنانت	843

المصدر: قوجة يوسف، بحاير مراد، تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقرير الشمول المالي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، ص ص62-63.

من خلال الجدول وقم (04)نلاحظ أن هناك انتشار للوكالات عبر تراب الولاية وبالتالي قربها للفلاح هذا ما يسهل ويضمن الحصول على القروض.

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l'Agriculture et de Développement Rural)أكبر البنوك التجارية في الجزائر من حيث شبكة الفروع، إذ يضم حاليا أكثر من 300 وكالة محلية و39 مديرية جهوية مؤطرة بأكثر من 7000 عامل ما بين إطار وموظف، بعدما كان عدد الوكالات المحلية لا يتجاوز 140 وكالة أثناء تأسيسه، وهو أحد البنوك الرائدة بالجزائر عن طريق تقديمه لباقة متنوعة من المنتجات المالية والخدمات البنكية المتميزة[2].

[1] نفس المصدر.

[2] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم البنك بالمهام التالية:[1]

- فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص المادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية، حسابات التوفير دون توفير، وحسابات الشيك وغيرها).
- النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتمادات المالية ومنح القروض.
- تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني.
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية.
- قبول الودائع مع الشركات والأشخاص (الآجلة والفورية).
- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك.
- اقراض الجماعات المحلية.
- يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العمومية والتنسيقات على السندات العمومية.
- تمويل العمليات الخارجية.
- يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل ضمان مكانة البنك بصفة دائمة حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات والأهداف ويندرج ضمن هذه التوجيهات خيار إعادة المركز الاستراتيجي للبنك وارجاعه إلى تطلعاته الأولى، وهي تمويل التنمية الفلاحية والريفية وتتضح الخطوط الكبرى لهذه الاستراتيجية فيما يلي:[2]

أ. الهدف من تمركز البنك والتمويل تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

[1] نفس المصدر.

[2] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- قطاع الفلاحة على جميع المستويات.
- تمويل برامج التنمية الريفية.

ب. يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بذلك نشاطه في مجال تمويل التنمية نحو انجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك.
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطه في المناطق الريفية.
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد من طرف الهيئة الوطنية للسكن والصندوق الوطني للسكن.
- القروض للمهن الحرة الخاصة بالشباب الحاصل على شهادات طبية في المناطق الريفية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

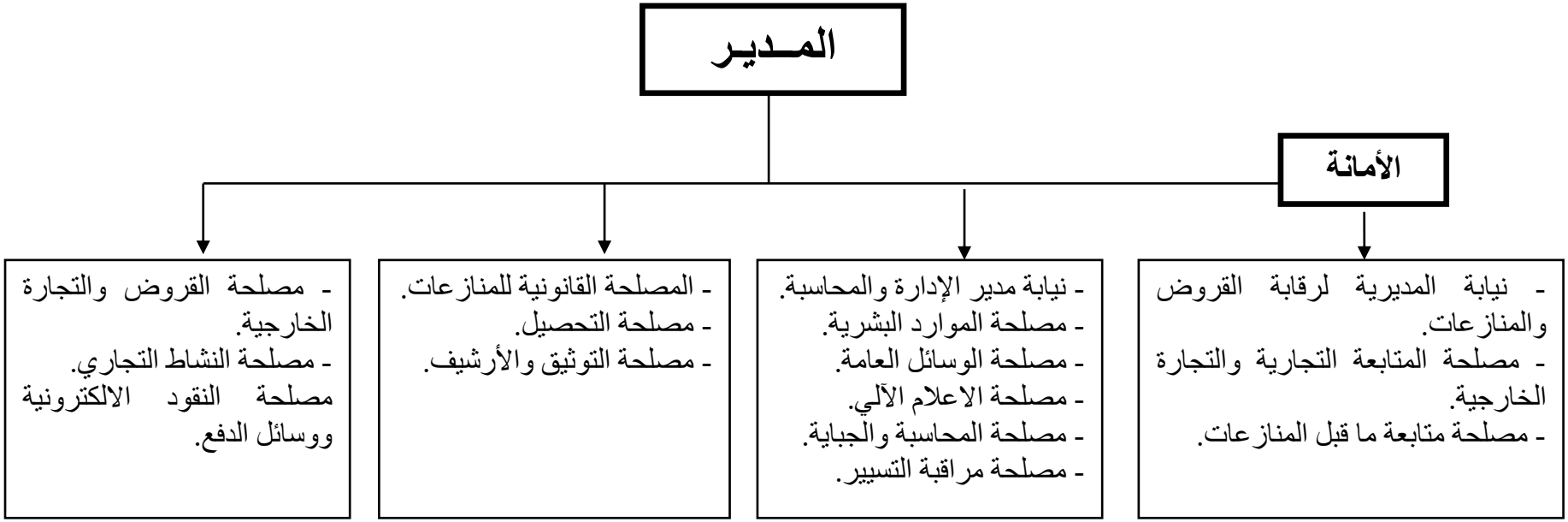

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تطور القروض الفلاحية في ولاية ميلة

تعمل الدولة على تشجيع القطاع الفلاحي و ذلك من خلال منحه عدة تسهيلات التي تتمثل في القروض الخاصة بهذا القطاع والمخول له بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية و من أبرز هذه القروض نجد قرض الرفيق، قرض التحدي، القرض الايجاري.

المطلب الأول: تطور قرض الرفيق

الفرع الأول: تعريف قرض الرفيق والمستفيدين من القرض

أولا: تعريف القرض الرفيق

هو قرض استغلالي موسمي، موجه لتمويل الفلاحين والمربيين الذين ينشطون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات أو تجمعات اقتصادية وهو مدعم كليا من طرف الدولة أي معدل الفائدة يساوي الصفر[1].

ثانيا: المستفيدين من القرض الرفيق

يوجه لكل من:[2]

- الفلاحون والمربين بشكل فردي.
- الفلاحون والمربيون في شكل تعاونيات، جمعيات، فيدراليات.
- وحدات الخدمات الفلاحية.
- مخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

الفرع الثاني: مكونات ملف القرض وموضوع التحويل

أولا: مكونات قرض الرفيق:

يتكون قرض الرفيق من الوثائق التالية:[3]

- عقد الملكية أو عقد الايجار أو عقد الامتياز.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] نفس المصدر.

[3] نفس المصدر.

- بطاقة فلاح محررة من الغرفة الفلاحية.
- مخطط الانتاج.
- الخزينة التقديرية للدعم.
- الفواتير الشكلية.

ثانيا: موضوع التحويل: وتتمثل فيما يلي:[1]

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، مبيدات).
- اقتناء أغذية الأنعام بكل أصنافها وأدوية الحيوانات.
- شراء المنتجات الفلاحية بغرض التخزين فب إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية.
- تربية الحيوانات والتسمين.

الفرع الثالث: تطور قرض الرفيق

يعتبر قرض الرفيق صيغة من صيغ تمويل الاستغلال يمنح لتمويل الأنشطة الفلاحية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي، حيث تمنح قروض معتبرة لفلاحي ولاية ميلة وهذا وفق ما جاء في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور مبالغ قرض الرفيق خلال الفترة (2013-2021) (الوحدة: دج)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد القروض	1241	1609	1617	1483	1315	1345	1485	1548	1644
المبالغ	1264847638	1353351631	137849034	1436387800	1541704506	146224 3760	16354776 85.50	17619529 89.51	1956740177
نسبة نمو المبالغ	/	6.99%	3.23%	4.20%	7.33%	-5.1%	11.84%	7.7%	11.05%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -ولاية ميلة-.

من خلال الجدول وقم (05)يتضح لنا منحنى تصاعدي لقروض الاستغلال خلال الفترة 2013-2022، حيث قدر العدد الاجمالي للقروض المنوعة خلا الفترة بـ 13287 قرض بمبلغ اجمالي قدر بحوالي عشرة مليار سنتيم، فمن خلال الجدول نلاحظ أن مبالغ القروض عرفت ارتفاع في الفترة 2013-2017

[1] نفس المصدر.

حيث أن مبلغ القروض سنة 2013 قدر بـ "مليار و264 مليون" ليصل سنة 2017 إلى "مليار و 541 مليون" بنسبة نمو 7.33% بينما عرفت سنة 2018 انخفاض في المبالغ بنسبة 5.1% وهذا راجع لأسباب أهمها:

- الجفاف خلال السنة.
- عجز الفلاحين على سداد القروض مما جعل المؤسسة تتبع سياسة تمديد القروض مع عدم منح قروض جديدة إلى أن يتم تسديد القروض السابقة.

أما الفترة 2019-2021 فقد عرفت مبالغ القروض ارتفاع حيث قدر مبلغ القرض سنة 2021 بـ "مليار و956 مليون" بنسبة نمو 11.05%.

الشكل رقم (03): تطور قرض الرفيق لدى البنك "BADR خلال الفترة 2013-2022.

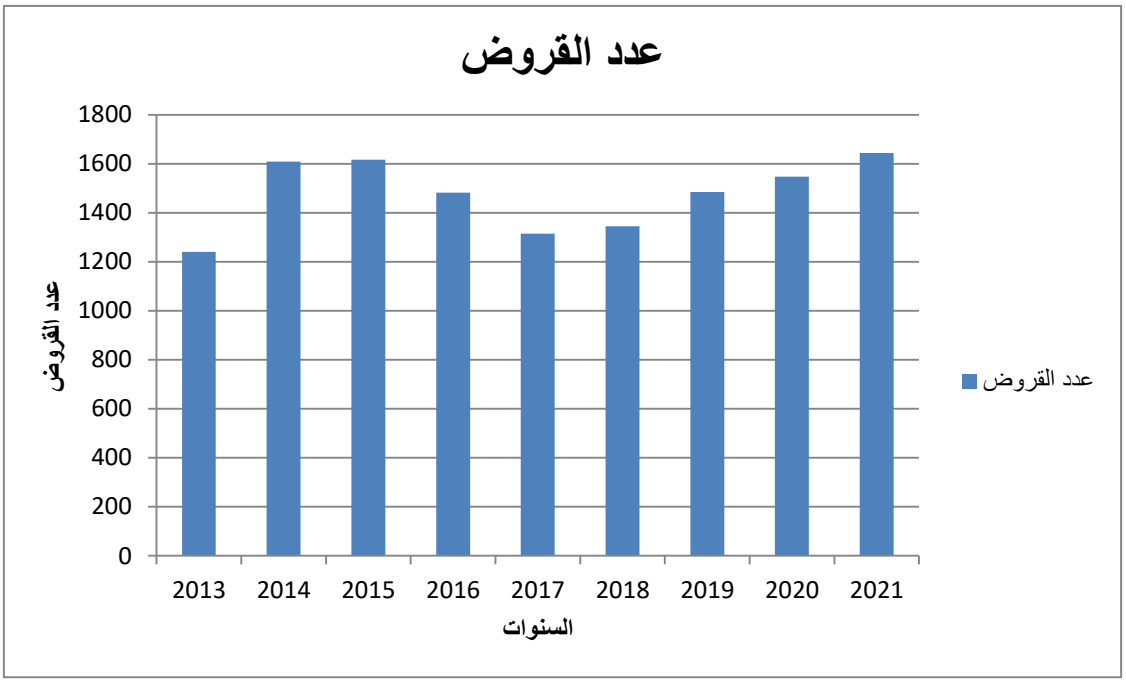

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (04): تطور مبالغ قرض الرفيق لدى البنك "BADR خلال الفترة 2013-2022.

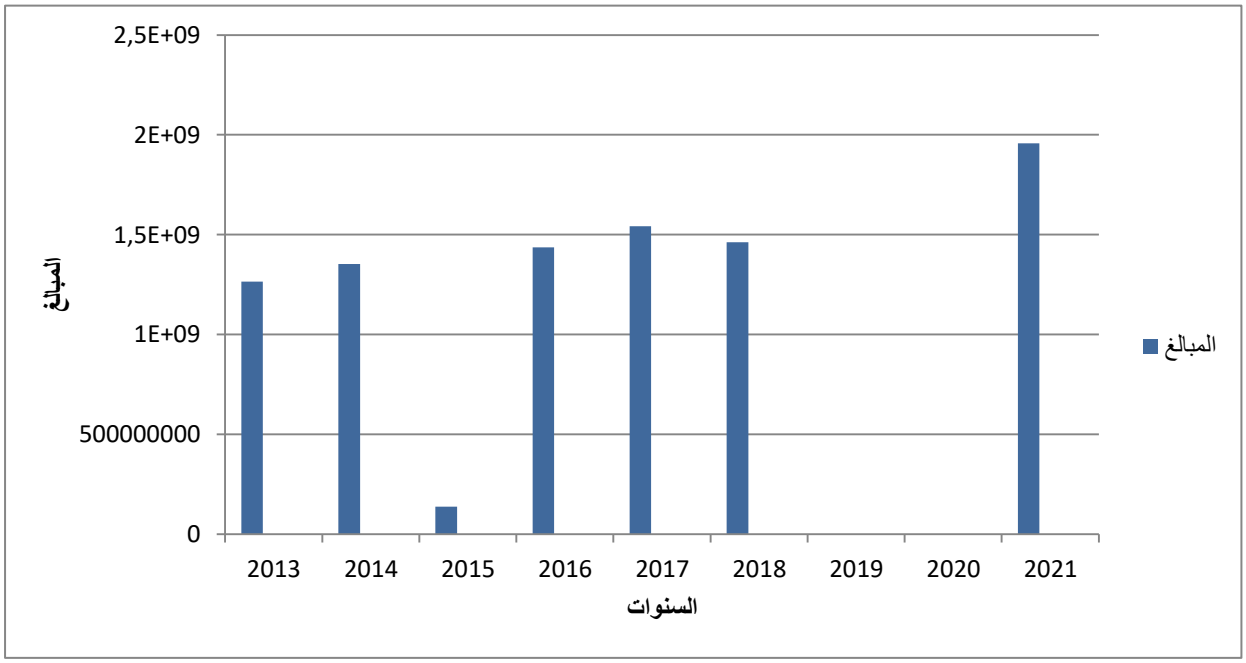

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

المطلب الثاني: تطور قرض التحدي

الفرع الأول: تعريف قرض التحدي والمستفيدين منه

أولا: تعريف قرض التحدي

هو قرض استثماري، يمنح في إطار المستثمرات الفلاحية الموجودة فوق أراضي فلاحية غير مستقلة والتي تعود ملكيتها للدولة أو ملكية خاصة وهو مدعم بشكل جزئي من طرف الدولة[1].

ثانيا: المستفيدين من قرض التحدي: يوجه إلى كل من:[2]

- أشخاص طبيعيون أو معنويون الذين يملكون دفتر شروط مصادق عليه من طرف السلطات المختصة.
- الملاك الخواص للأراضي الفلاحية غير المستغلة وكذا أصحاب عقود الامتيازات الفلاحية الجديدة التي ترجع ملكيتها للدولة.
- الفلاحون والمربيون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات، جمعيات...الخ.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] نفس المصدر.

- المؤسسات الاقتصادية الخاصة أو العامة التي تنشط في إطار الانتاج، تثمين، تحويل، أو توزيع المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية.
- المزارع النموذجية.
- الفلاحون في المستثمرات الفلاحية الجماعية، بشكل فردي والذين يملكون عقود امتياز فردية.

الفرع الثاني: مميزات قرض التحدي وموضوع التحويل

أولا: قرض التحدي: يتميز قرض التحدي بمجموعة من المميزات منها:[1]

- قرض طويل الأجل كما قرض متوسط الأجل.
- مدته بالنسبة لمتوسط الأجل من 3 إلى 7 سنوات أما طويل الأجل من 8 إلى 15 سنة.
- يساهم ما بين 10% إلى 20% كحد أدنى من تكلفة المتوسطة.
- سعر الفائدة المدعم: بالنسبة لمتوسط الأجل 5 سنوات الأولى مصفاة سعر الفائدة 0 أما سنتين الأخيرتين نسبة الفائدة 1% أما بالنسبة لطويل الأجل 5 سنوات الأولى مصفاة أي الفائدة 0، السنة 6 و 7 نسبة الفائدة 1%، أما سنة 8 و 9 ترتفع نسبة الفائدة إلى 3%، ما فوق 10 سنوات غير مدعم.
  مبلغ القرض بالنسبة لمتوسط الأجل مبلغ يتراوح ما بين 000 000 1دج إلى 000 000 100دج كحد أفقي أما الطويل الأجل يتراوح ما بين 000 000 1 إلى 000 000 100دج كحد أدنى[2].

ثانيا: موضوع التحويل: ويتضمن ما يلي:[3]

- أعمال إعداد، تهيئة وحماية الأرض.
- عمليات تطوير الري الفلاحي.
- اقتناء عوامل ومعدات الإنتاج.
- إنشاء المنشآت القاعدية، التخزين، التحويل، التعليب والتثمين.
- الإنتاج التقليدي.
- حماية وتنمية الثروة الحيوانية والنباتية.

[1] نفس المصدر.

[2] نفس المصدر.

[3] نفس المصدر.

الفرع الثالث: تطوير قرض التحدي

يعتبر قرض التحدي صيغة من صيغ تمويل الاستثمار يمنح لتمويل أنشطة فلاحية متعلقة بالاستثمار الفلاحي، حيث تمنح قروض معتبرة لفلاحي ولاية ميلة وهذا وفق ما جاء في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور مبالغ قرض التحدي خلال الفترة 2013-2020 لدى بنك BADR (الوحدة: دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
عدد القروض	01	02	02	02	02	01	01	10
المبالغ	38598712	26800000	12519973	63793	11641 0000	15946000	18162416	22850089
نسبة نمو المبالغ	/	-30.56	-53.28	-99.49	182.38	-86.30	13.89	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للاستثمار الفلاحي الطويلة والمتوسط الأجل وفق آلية قرض التحدي ضعيفة جدا مقارنة مع قرض الرفيق حيث قدر عدد القروض خلال الفترة ب 10 قروض فقط بمبلغ 228500894دج ويرجع سبب هذا التراجع إلى:

- عدم سداد الديون المترتبة على الفلاحين.

فبالنسبة للفترة 2014 إلى 2017 هناك تراجع كبير في مبالغ القروض حيث قدرت سنة 2014 ب38598712دج ليصل إلى 63793 دج سنة 2017 بنسبة نمو (99.49-%) بينما عرفت سنة 2018 ارتفاع كبير في مبالغ القروض الذي قدر ب 116 مليون بنسبة نمو 182.38% ليرجع للانخفاض سنة 2019 بنسبة 86.30-%كما يرتفع سنة 2020 بنسبة 13.89%.

شكل رقم(05): يوضح تطور مبالغ قروض التحدي

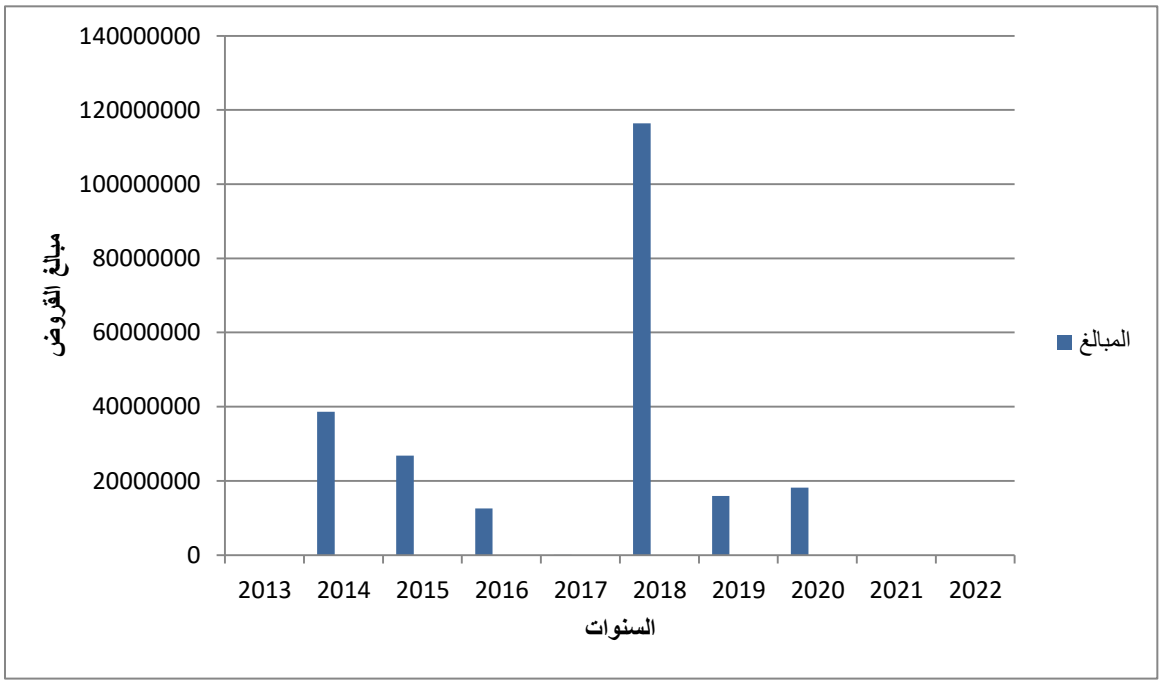

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (06)

شكل رقم (06): تطور عدد قروض التحدي

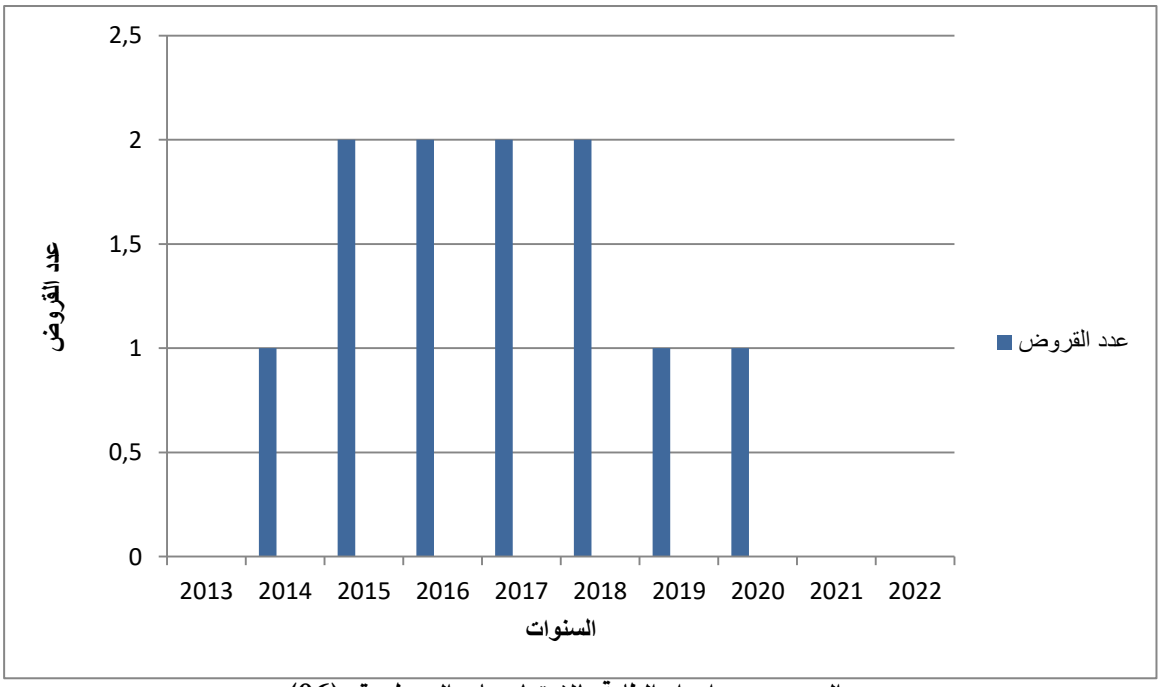

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (06)

المطلب الثالث: تطور القرض الايجاري

الفرع الأول: مفهوم القرض الايجاري

أولا: تعريفه: هو عملية مالية تجارية تربط البنك بعلاقة إيجار مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق وإنشاء مشاريع استثمارية، حيث يسمح عقد الإيجار بنقل إلى المستأجر جميع الحقوق، الالتزامات، الامتيازات والمخاطر المتعلقة بموضوع العقد، فهو عقد محدد المدة غير قابلة للإلغاء ابتداء من تاريخ تسليم العتاد المؤجر عند تاريخ سداد الفاتورة إلى المورد من طرف البنك[1].

ثانيا: مميزاته: يتميز ب:[2]

- مبلغ القرض يصل إلى 100% من التكلفة.
- مدته من 3 إلى 5 سنوات.
- مساهمته الشخصية بالنسبة غير مدعم 20% إلى 30% كأقساط مسددة مسبقا أما مدعم 10% من التكلفة الإجمالية.
- سداد أقساط شهرية 3 أشهر أو 6 أشهر أو كل سنة حسب النشاط.

الفرع الثاني: المستفيدين من القرض ومكونات الملف

أولا: المستفيدين من القرض: يتمثل المستفيدين من القرض فيما يلي:[3]

المتعاملون الاقتصاديون الذين يرغبون في استثمار مربح ويندرج ضمن السياسة التمويلية الخاصة بالبنك.

ثانيا: مكونات ملف القرض الايجاري: ويتضمن[4]:

- طلب الاستئجار حسب النموذج المقدم من طرف البنك.
- السجل التجاري وعقد التأسيس.
- الشهادات الضريبية وشبه الضريبية.
- الدراسات التكنو اقتصادية.
- الميزانيات المصادق عليها وجدول حسابات النتائج ل3 سنوات.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

[2] نفس المصدر.

[3] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[4] نفس المصدر.

- الميزانيات المصادق عليها التقديرية ل5 سنوات.
- الفواتير الشكلية.

الفرع الثالث: تطور مبالغ القرض الايجاري خلال الفترة 2013-2022 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-

يعتبر القرض الايجاري صيغة من صيغ تمويل الاستثمار يمنح لتمويل أنشطة فلاحية متعلقة بالاستثمار الفلاحي، حيث تمنح قروض معتبرة لفلاحي ولاية ميلة وهذا وفق ما جاء في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): جدول تطور القرض الايجاري للفترة 2013-2022 (الوحدة: دج)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
العدد	22	24	33	06	14	46	40	58	48	29	320
المبالغ	74626020	70762827.20	87520656.80	13497716	64967194	151021210	11189 0396	18238985 8.88	15851142 6.68	96107117.44	99914 6423
نسبة نمو المبالغ	/	-5.17	23.68	-84.57	38.31	132.45	-25.91	152.38	-13.09	-39.36	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للاستثمار الفلاحي الطويل والمتوسط الأجل وفق آلية القرض الايجاري الذي بلغ عددهم خلال الفترة 2013-2022 ب 320 قرض بمبلغ إجمالي 999146423 دج حيث سجلت اصغر مبلغ سنة 2016 الذي قدر ب13497716 دج بنسبة نمو (84.57-%) كما سجلت اكبر مبلغ سنة 2020حيث قدر ب 182389858.88 بنسبة نمو(152.38%)

الشكل رقم (07): يوضح تطور نمو مبالغ القرض الايجاري خلال الفترة من 2013-2022.

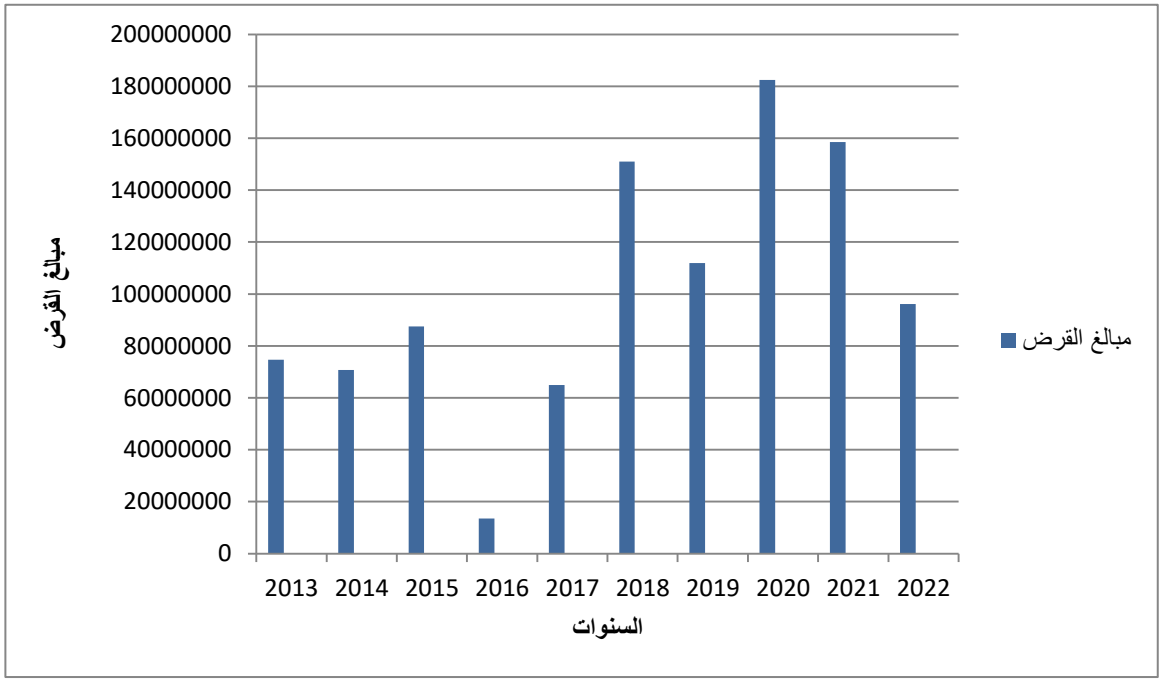

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07)

الشكل رقم (08) يوضح تطور عدد القرض الايجاري الممنوح خلال الفترة 2013-2022.

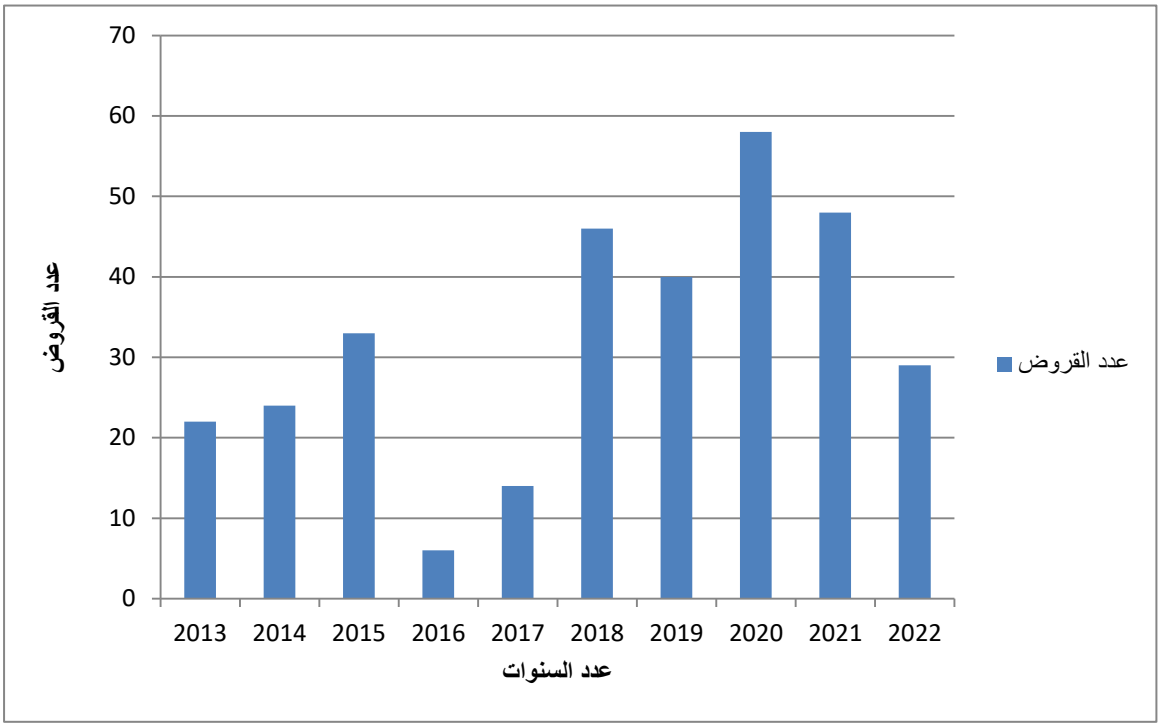

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07)

الفصل الثالث: أثر القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة الفترة (2013-2022)

المبحث الثالث: تطور الإنتاج الفلاحي لولاية ميلة

للإنتاج الفلاحي دور كبير في تحريك عجلة نمو الاقتصاد الوطني والذي يمتاز بالتنوع كالإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي.

المطلب الأول: تطور الإنتاج الحيواني.

يشمل الإنتاج الحيواني الفلاحي كل من إنتاج اللحوم البيضاء والحوم الحمراء بالإضافة إلى إنتاج الحليب والصوف والعسل والبيض.

الفرع الأول: إنتاج اللحوم والحليب

تعتبر اللحوم والحليب من المواد الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك لدى سكان الولاية والتي عرفت نمو في الإنتاج.

أولا: إنتاج اللحوم

يمثل الجدول التالي تطور إنتاج اللحوم بنوعيها خلال الفترة 2013-2022

الجدول رقم (08): إنتاج اللحوم بالقنطار خلال الفترة 2013-2020 لولاية ميلة.(الوحدة: القنطار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع بالقنطار
اللحوم الحمراء بالقنطار	169422	174060	147064	174116	146727	148374	149105	161670	1290588
نسبة نمو إنتاج الحوم	/	2.73	-4.01	4.23	-15.73	1.12	0.49	8.42	/
اللحوم البيضاء بالقنطار	209520	2010372	169337	206875	202658	174636	180897	203342	1557637
نسبة نمو إنتاج اللحوم البيضاء	/	0.4	19.50	22.16	-2.03	-15.58	3.58	12.40	/

إنتاج اللحوم	37899 42	3844 32	3169 39	3809 91	3493 85	3230 10	3300 02	3650 12	282871
نسبةنمو اللحوم	/	1.44	-17.55	20.20	-8.29	-7.54	2.16	10.60	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022، ص203.

من خلال الجدول رقم (08)نلاحظ أن نسبة تطور **اللحوم البيضاء منها والحمراء** خلال الفترة 2013-2022 تبين لنا أن نسبة نمو إنتاج عرفت انخفاض خلال السنوات 2015 حيث قدرت نسبة الانخفاض فيها ب 17.55- %بإنتاج 316939 قنطار أما سنة 2017 فكانت نسبة الانخفاض 8.29- %بإنتاج 349385 قنطار بينما سنة 2018 كانت نسبة الانخفاض 7.54-% بإنتاج 323010 قنطار ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى:

- قلة المناطق الرعوية.
- ارتفاع أسعار الأعلاف سنة2018.
- تراجع في منح القروض بالنسبة لسنة 2018 بالاعتماد على جدول تطور مبالغ قرض الرفيق.

فبالنسبة لتطور إنتاج **اللحوم الحمراء** نجد انه سجل انخفاض في الإنتاج حيث سجلت انخفاض سنة 2015 بنسبة 4.01-%بإنتاج 147064 قنطار أما سنة 2017 كانت نسبة الانخفاض 15.73-% بإنتاج 146727 قنطار.

أما فيما يخص تطور إنتاج **اللحوم البيضاء** فسجلت تراجع في نمو الإنتاج سنة 2017 بنسبة 2.03- %بإنتاج 146727 قنطار أما سنة 2018 كانت نسبة الانخفاض 15.58-% بإنتاج 149105 قنطار والشكل التالي يبين لنا منحنى تطور إنتاج اللحوم.

الشكل رقم(09): تطور إنتاج اللحوم في ولاية ميلة.

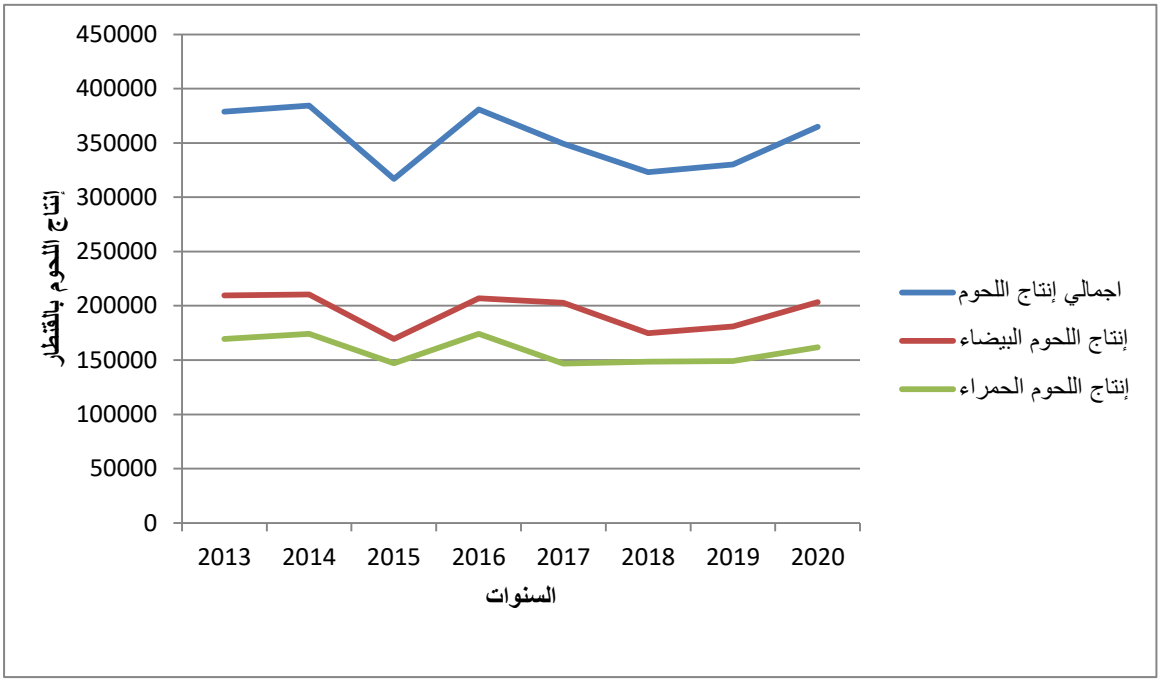

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(08)

ثانيا: إنتاج الحليب

يعرض الجدول التالي تطور إنتاج الحليب في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022

الجدول رقم (09): تطور إنتاج الحليب في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2020

الوحدة: لتر.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
إنتاج الحليب بلتر	111880	123604	125654	125715	131426	132735	137659	142233	1030906
نسبة نمو الإنتاج	/	10.47	1.65	0.04	4.54	5.09	3.70	3.34	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دوكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022، ص203.

من خلال الجدول رقم (09)نلاحظ أن نسبة تطور إنتاج **الحليب** خلال الفترة 2013-2022 والذي عرف ارتفاع في الإنتاج خلال الفترة بتسجيل نمو لكل سنة حيث سجلت أكبر معدل نمو سنة 2014 بنسبة 10.47% بإنتاج قدره 123604 قنطار.

والشكل التالي يمثل لنا منحنى تطور إنتاج الحليب.

الشكل رقم (10) تطور إنتاج الحليب في ولاية ميلة.

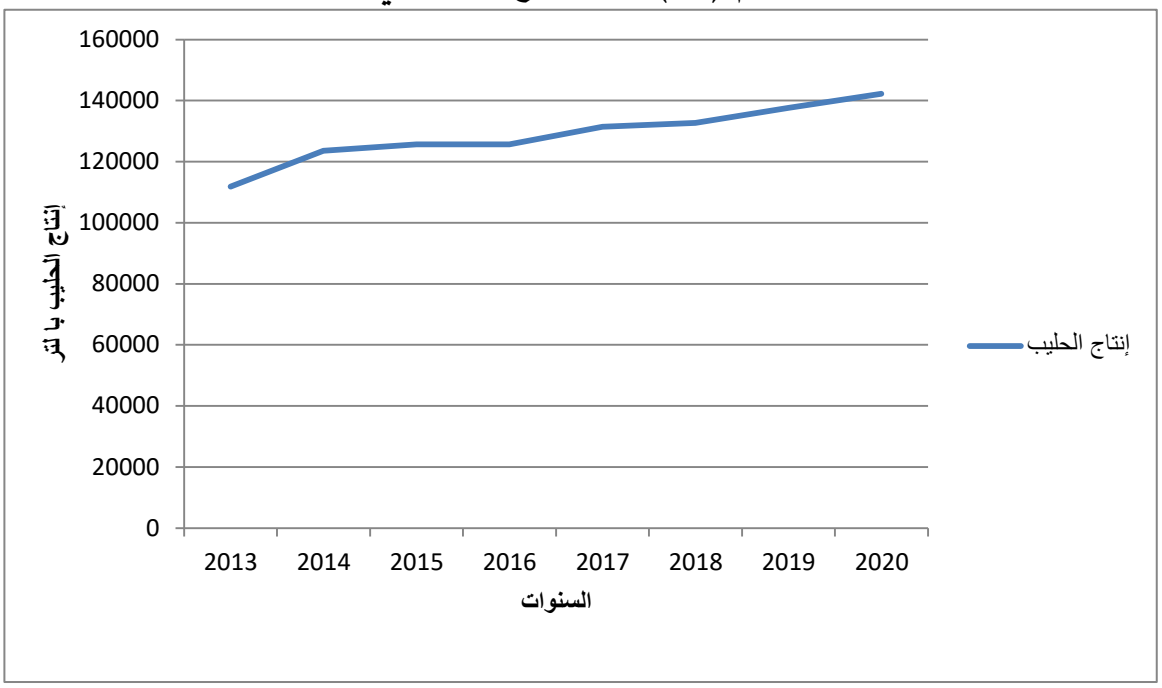

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(09)

الفرع الثاني: إنتاج الصوف والعسل والبيض.

إن التطور الحاصل في إنتاج الصوف والعسل والبيض يعكس مدى نجاعة نظام الدعم المالي والمادي المقدم لهذه الشعب الفلاحية.

أولا: إنتاج الصوف

يمثل الجدول التالي تطور إنتاج الصوف في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022.

الجدول رقم (10) تطور إنتاج الصوف في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2020.(الوحدة: القنطار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
إنتاج الصوف بالقنطار	4898	5194	5210	5225	5249	6145	6250	4678	42849
نسبة نمو الإنتاج	/	6.04	0.30	0.28	0.45	17.06	1.70	-25.15	

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022، ص204.

من خلال الجدول رقم (10)نلاحظ ارتفاع في إنتاج **الصوف** خلال الفترة 2013-2019 حيث تم تسجيل اكبر نسبة نمو سنة 2018 ب 17.06% بإنتاج 6145 قنطار كما سجلت سنة 2020 انخفاض كبير في الإنتاج بنسبة 25.15-% بإنتاج 4678 قنطار.

ويوضح المنحنى نسبة تطور إنتاج الصوف.

الشكل رقم(11): تطور إنتاج الصوف في ولاية ميلة.

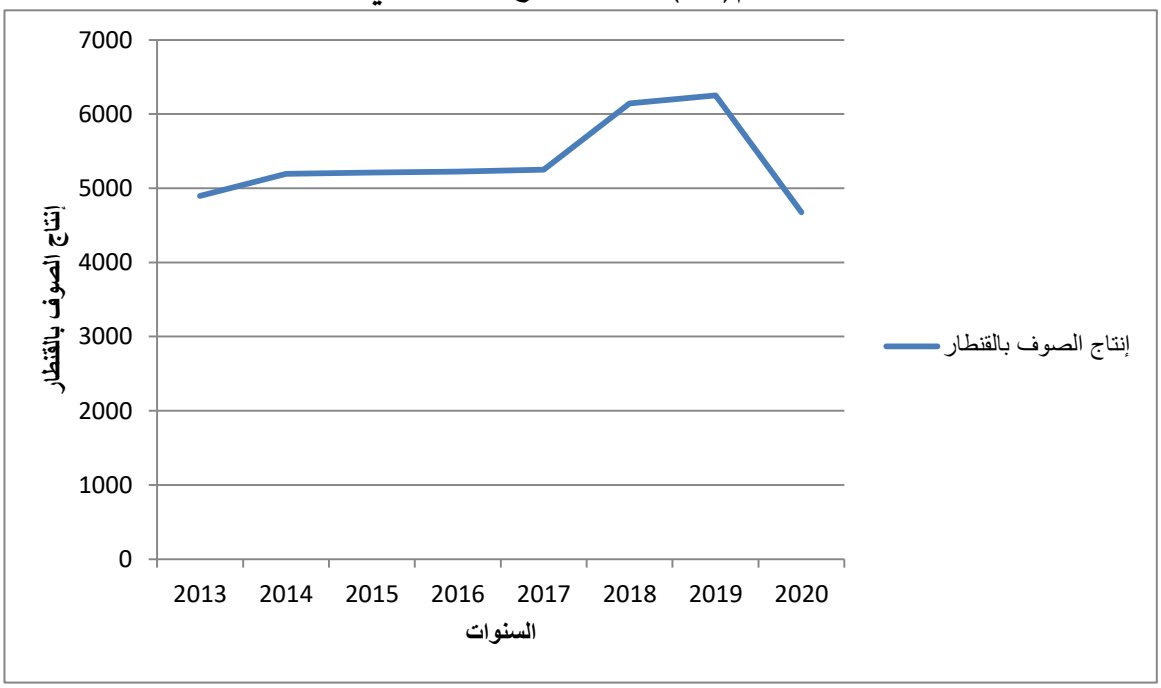

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (10)

ثانيا: إنتاج العسل

يمثل الجدول التالي إنتاج العسل في ولاية ميلة

الجدول رقم (11): تطور إنتاج العسل في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2020. (الوحدة: القنطار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إنتاج العسل بالقنطار	2044	2267	2060	2105	1380	1440	1595	1615
نسبة نمو الإنتاج	/	10.90	-9.13	2.18	-34.44	4.34	10.76	1.25

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022، ص204.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن إنتاج **العسل** خلال الفترة 2013-2022 عرف انخفاض سنة 2015 بنسبة 9.13- بإنتاج 2060 وسنة 2017 بنسبة 34.44- بإنتاج 1380 قنطار أما السنوات المتبقية عرفت نمو حيث قدر سنة 2020 ب 1.25%

الشكل رقم (12): تطور إنتاج العسل في ولاية ميلة.

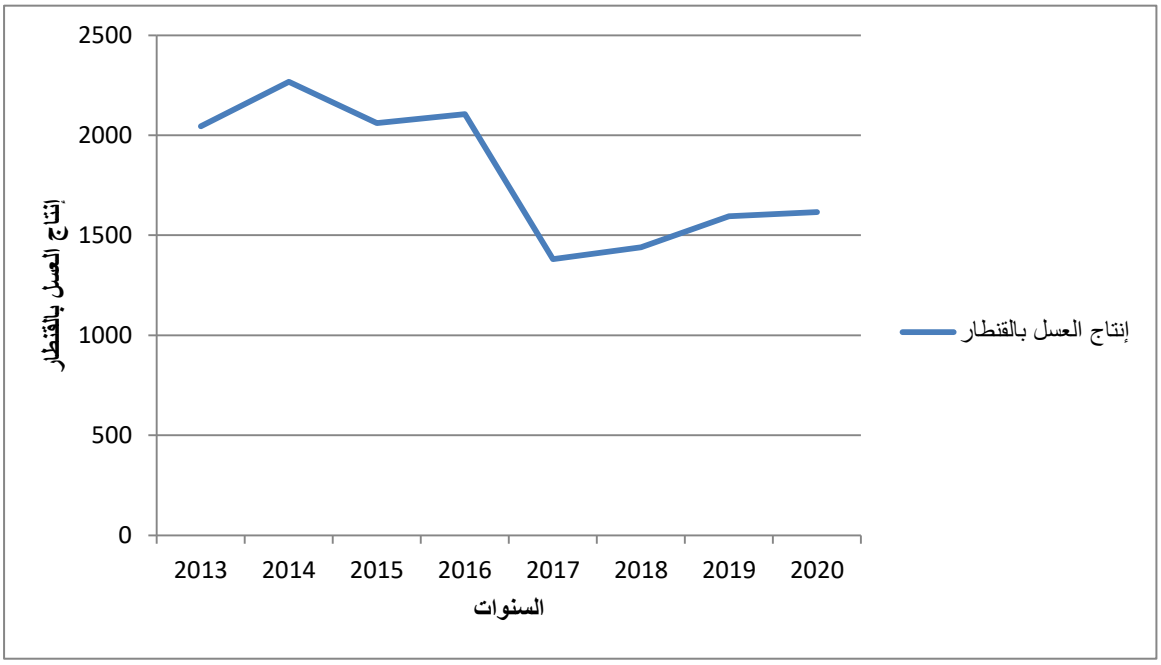

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(11)

ثالثا: إنتاج البيض

يعرض الجدول الموالي تطور إنتاج البيض في ولاية ميلة

الجدول رقم (12): تطور إنتاج البيض في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2020. (الوحدة: القنطار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
إنتاج البيض ألف وحدة	148422	139461	171987	158497	157958	163008	1666110	155673	1261116
نسبة نمو الإنتاج	/	-6.03	23.32	-7.84	-0.34	3.19	1.90	-6.28	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022، ص204.

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن إنتاج **البيض** عرف عدم استقرار في الإنتاج خلال الفترة 2013-2022 حيث سجلت اكبر نسبة نمو سنة 2015 ب 23.32% بإنتاج 171987 وأدنى معدل نمو سنة 2016 ب 7.84

الشكل رقم(13): تطور إنتاج البيض في ولاية ميلة

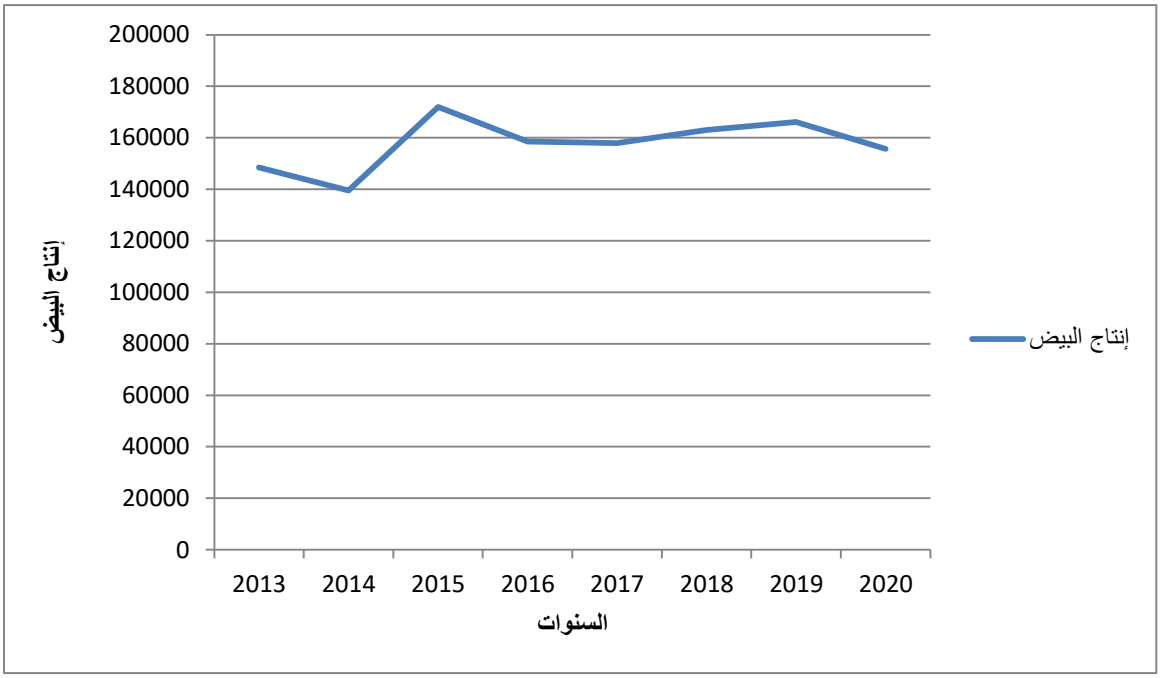

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (12)

المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي

تتميز الولاية بكميات معتبرة من الإنتاج النباتي المتمثل في الحبوب والخضروات والبقول الجافة بالإضافة إلى الأشجار المثمرة.

الفرع الأول: تطور إنتاج الحبوب

يوجه اهتمام كبير بإنتاج الحبوب حيث لها الأولوية في الدعم والتطوير لأنها تعتبر من المواد الأكثر استهلاكا على المستوى الوطني وتتمثل هذه المنتجات في القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال ويعرض الجدول التالي تطور إنتاج الحبوب في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022.

الجدول رقم(13): تطور إنتاج الحبوب في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022. (الوحدة: القنطار)

السنوات / الإنتاج		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القمح الصلب	الإنتاج بالقنطار	1271144	1271144	990842	1548510	1024232	1968262	225000	1832228	1076585	320942
	نسبة النمو	/	0	-22.05	56.28	-33.85	92.16	14.56	18.87	-41.24	-70.18
القمح اللين	الإنتاج بالقنطار	365040	365040	341077	540639	181961	486820	553000	441072	307688	174164
	نسبة النمو	/	0	-14.78	58.50	-66.34	167.54	9.48	20.24	-30.25	-43.38
الشعير	الإنتاج بالقنطار	250264	250264	234409	529554	110691	623561	597836	505614	343587	181560
	نسبة النمو	/	0	-6.33	125.90	79.09	463.33	-4.12	-15.02	-32.04	-47.15
الخرطال	الإنتاج بالقنطار	38203	38203	33920	69385	12804	83825	81140	96140	67120	38100
	نسبة النمو	/	0	-11.21	51.11	-81.54	554.67	-3.20	18.48	-30.18	-43.23
الإنتاج النباتي	الإنتاج بالقنطار	1924651	192651	1600248	2688088	1329688	3162468	1456796	2875054	1794910	714766
	نسبة النمو	/	0	-16.85	67.97	-50.53	137.83	-53.92	97.33	-37.56	-60.17

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022، ص206.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن تطور **إنتاج الحبوب** خلال الفترة 2013-2022، النمو كان معدوما سنة 2014 وذلك لسبب التساوي في كمية الإنتاج حيث كان 12711474 قنطار، لينخفض سنة 2015 بنسبة 16.85- وذلك بإنتاج 1600248 قنطار، وكذلك سنة 2017 بنسبة 50.35- وبإنتاج 1329688 قنطار وأيضا سنة 2019 بنسبة 53.92- بإنتاج 1456976 قنطار بالإضافة إلى الفترة 2021-2022 حيث كان يتراوح بين 37.56- و60.17- وبإنتاج 1794910-714766، ليرتفع خلال السنوات 2016، 2018، 2020 بالنسب على التوالي 67.97، 137.83، 97.33 وإنتاج 2688088، 3162468، 2875054 ويرجع سبب انخفاض الإنتاج إلى: قلة الأمطار، صغر مساحة الأراضي الزراعية.

فمن خلال الجدول يتبين لنا تطور **إنتاج القمح الصلب** انخفض خلال السنوات 2015-2017 والفترة 2021-2022 حيث قدر سنة 2015 بنسبة 22.05- وبإنتاج 990842 قنطار وسنة 2017 بإنتاج 1024232 قنطار تقابله نسبة 33.85-،أما خلال الفترة 2021-2022 كان يتراوح بين 41.24- و70.18- بإنتاج 1076585-320942، ليرتفع ويحقق أعلى درجة إنتاج سنة 2018 بنسبة نمو 92.16% وبإنتاج 1968262 قنطار.

أما فيما يتعلق بتطور **إنتاج القمح اللين** فقد عرف انخفاض في الإنتاج خلال السنوات 2015 كانت نسبة الإنتاج 14.78- بإنتاج 341077 قنطار وسنة 2017 بنسبة 66.34- وبإنتاج 1028262 قنطار وسنة 2021 بنسبة 30.25- وبإنتاج 307618 قنطار أما السنوات المتبقية فقد عرفت ارتفاع في الإنتاج حيث وصلت إلى إنتاج 553000 قنطار سنة 2019.

بينما **الشعير** حقق انخفاض سنة 2015 ب 6.33- بإنتاج 234409 قنطار وسنة 2019 بنسبة 4.12- وبإنتاج 597836 قنطار وسنة 2020 ب 15.42- بإنتاج 505614 قنطار وفترة ما بين 2021 و2022 كانت 32.04-، 47.15- وبإنتاج 343587، 181560 على التوالي، أما السنوات المتبقية فقد عرفت ارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2018 بإنتاج 623561 قنطار وبنسبة نمو 463.33،

أما إنتاج **الخرطال** كان غير منتظم فقد كان تارة ينخفض وتارة أخرى يرتفع، حيث حقق أدنى إنتاج سنة 2015 بنسبة إنتاج 11.21- وبإنتاج 33920 قنطار، وبلغ أعلى إنتاج سنة 2020 بإنتاج 96140 قنطار تقابله نسبة نمو 18.48.

الشكل رقم(14) منحنى بياني يمثل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة بالقنطار

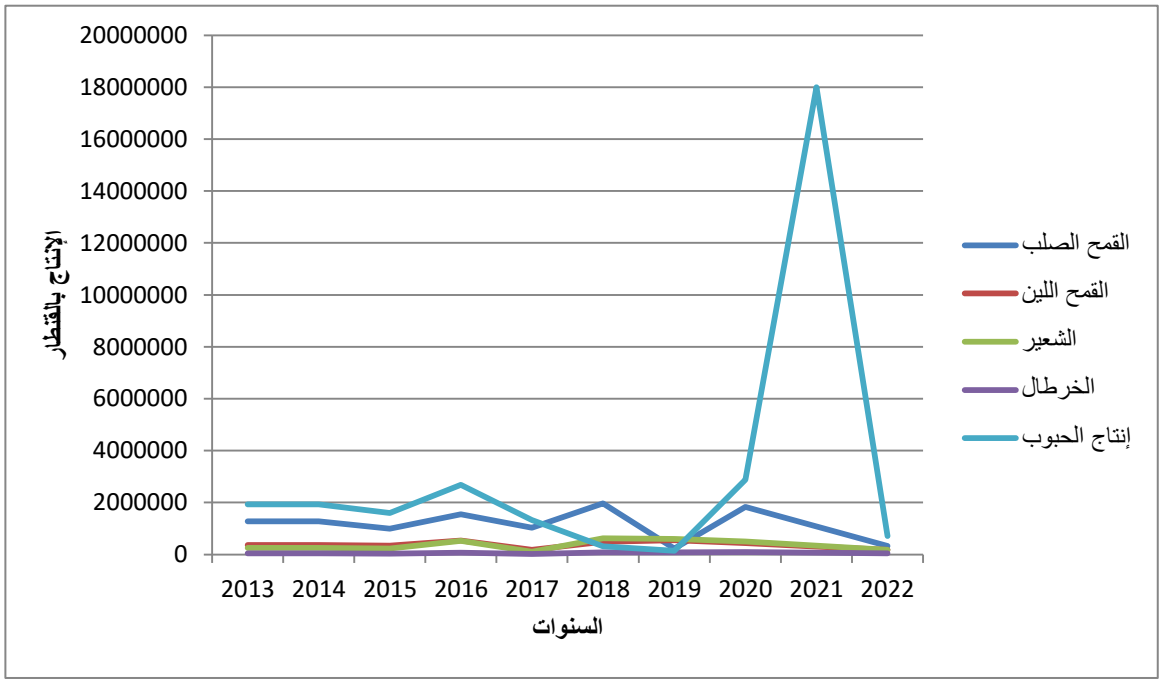

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (13)

الفرع الثاني: تطور إنتاج الخضروات والبقول الجافة.

تشتغل الخضروات سنويا 5000 هكتار أما البقول الجافة 320 هكتار هذا ما يجعلها تمثل مكانة هامة في المخطط الإنتاجي لفلاحي للولاية والجدول التالي يبين نمو إنتاج الخضروات والبقول الجافة خلال الفترة 2013-2022 في الولاية.

الجدول التالي يبين لنا تطور إنتاج الخضروات والبقول الجافة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022 بالقنطار.

الجدول رقم (14) تطور إنتاج الخضروات والبقول الجافة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022. (الوحدة: القنطار)

السنوات / الإنتاج		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الخضروات	الإنتاج بالقنطار	2968326	2493749	2996150	3240658	3489806	4141710	4110831	3133163	3482529	3831895
	نسبة النمو	/	-15.98	19.90	8.16	7.68	18.68	-0.74	-23.78	11.15	10.03
البقول الجافة	الإنتاج بالقنطار	32364	27962	29005	35093	40842	73524	81056	71388	47448.5	23509
	نسبة النمو	/	-13.60	0.03	20.98	16.38	80.02	10.24	-11.92	-33.53	-50.45
إجمالي الإنتاج	الإنتاج بالقنطار	3000690	2521711	3025151	3305751	3530648	4215234	4191887	3529977	3692360.5	3855401.5
	نسبة النمو	/	-15.96	19.96	9.27	6.80	19.38	-0.55	-23.55	4.60	4.40

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022، ص207.

يبين لنا الجدول رقم (14) نسبة نمو تطور انتاج **الخضروات والبقول الجافة**، نلاحظ أن نسبة نمو التطور عرفت انخفاض في السنوات 2014، 2019، 2020 حيث قدرت نسبة انخفاض سنة 2014 بنسبة 15.96- بإنتاج 2521711 قنطار أما سنة 2019 قدرت نسبة انخفاض بـ 0.55%- بإنتاج 4191887 قنطار وسنة 2020 قدرت نسبة الانخفاض بـ 23.55- بإنتاج 3529977 قنطار بينما السنوات المتبقية عرفت نمو في الانتاج.

فيما يتعلق بتطور انتاج **الخضروات** نلاحظ من خلال الجدول أنها عرفت انخفاض خلال السنتين 2014 والذي قدرت فيه نسبة الانخفاض بـ 15.98- بإنتاج 2493749 قنطار وسنة 2019 قدرت نسبة الانخفاض بـ 23,78 -بإنتاج 3133163 قنطار أما السنوات الأخرى عرفت تطور في الانتاج

أما بالنسبة لتطور انتاج **البقول الجافة** عرفت انخفاض الانتاج في السنوات 2014 بنسبة 13,60- بإنتاج 27962قنطار وسنة 2020انخفض الانتاج بنسبة 11,92- وبإنتاج 71388 قنطار و2021انخفض بنسبة 33,53- وبإنتاج 47448,5قنطار وسنة 2022 بنسبة 50,45- وبإنتاج 23509 قنطار أما السنوات المتبقية عرفت نمو في الانتاج.

الشكل رقم (15) منحنى بياني يمثل إنتاج الخضروات والبقول الجافة خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة بالقنطار.

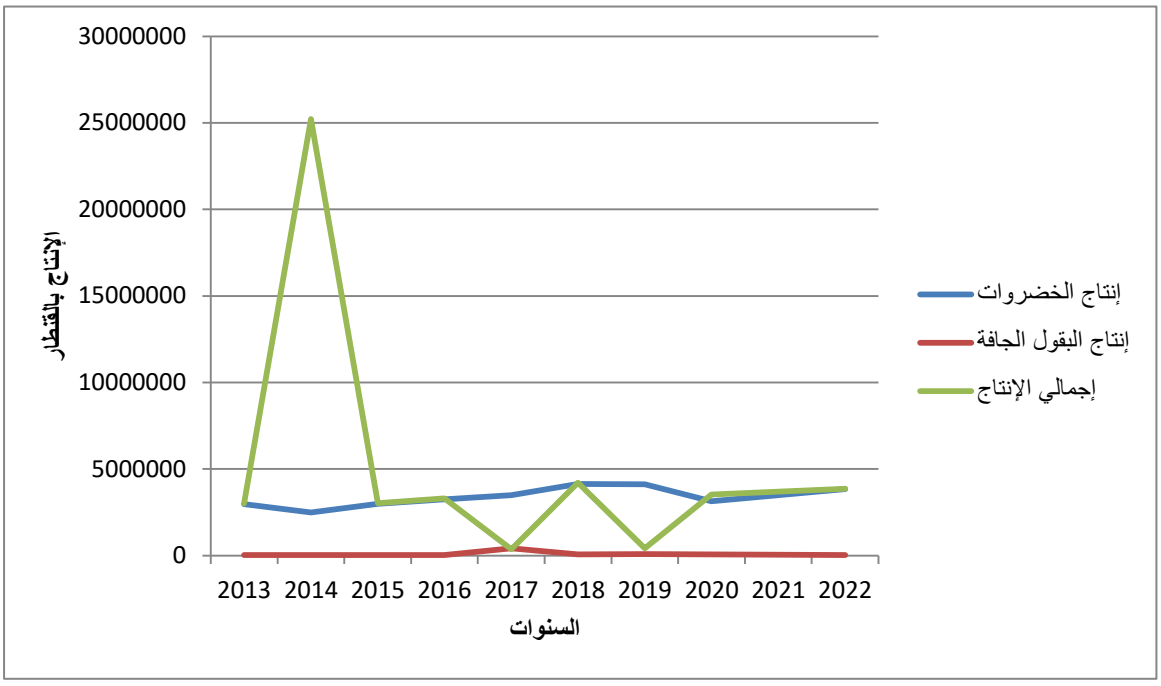

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

الفرع الثالث: الأشجار المثمرة

الجدول التالي يمثل نسبة تطور إنتاج الأشجار المثمرة في ولاية ميلة.

الجدول رقم (15) تطور إنتاج الأشجار المثمرة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022. (الوحدة: القنطار)

السنوات / الإنتاج		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأشجار المثمرة	الإنتاج بالقنطار	109082	110907	111235	112302	134521	139874	129745	130074	750037	1370000
	نسبة النمو	/	1.67	20.95	0.29	19.78	3.97	-7.24	0.25	476.62	82.65
أشجار الزيتون	الإنتاج بالقنطار	90142	107932	110425	150700	154850	155033	138489	143593	132002	120411
	نسبة النمو	/	19.73	2.30	36.47	2.75	0.11	-10.67	3.68	-8.07	-8.78
إجمالي الإنتاج	الإنتاج بالقنطار	192224	218839	221660	263002	289371	294907	268234	273667	882039	1490411
	نسبة النمو	/	9.84	1.28	18.65	11.17	1.91	9.04 -	2.02	222.30	68.97

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022، ص208.

من خلال الجدول وقم (15)نلاحظ ان نسبة نمو إنتاج **الأشجار المثمرة** حيث نلاحظ أن تم تسجيل انخفاض في الإنتاج خلال سنة 2019 بنسبة 9.04- بإنتاج 268234 قنطار، أما السنوات الأخرى سجلت نمو في الإنتاج كانت أكبر نسبة إنتاج سنة 2015 ب 18.65 بإنتاج 221660 قنطار.

فيما يتعلق بتطور إنتاج **أشجار الزيتون** نلاحظ أنه سجلت انخفاض في الإنتاج سنة 2019 بنسبة 10.67- بإنتاج 138489 قنطار، سنة 2021 بنسبة 8.07- بإنتاج 132002 قنطار، وسنة 2022 بنسبة 8.78- بإنتاج 120411 قنطار، أما السنوات الأخرى عرفت نمو في الإنتاج، أما الأشجار المثمرة الأخرى سجلت انخفاض في الإنتاج سنة 2019 بنسبة 7.24- بإنتاج 229745.

الشكل رقم (16) منحنى بياني يمثل إنتاج الأشجار المثمرة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022 بالقنطار.

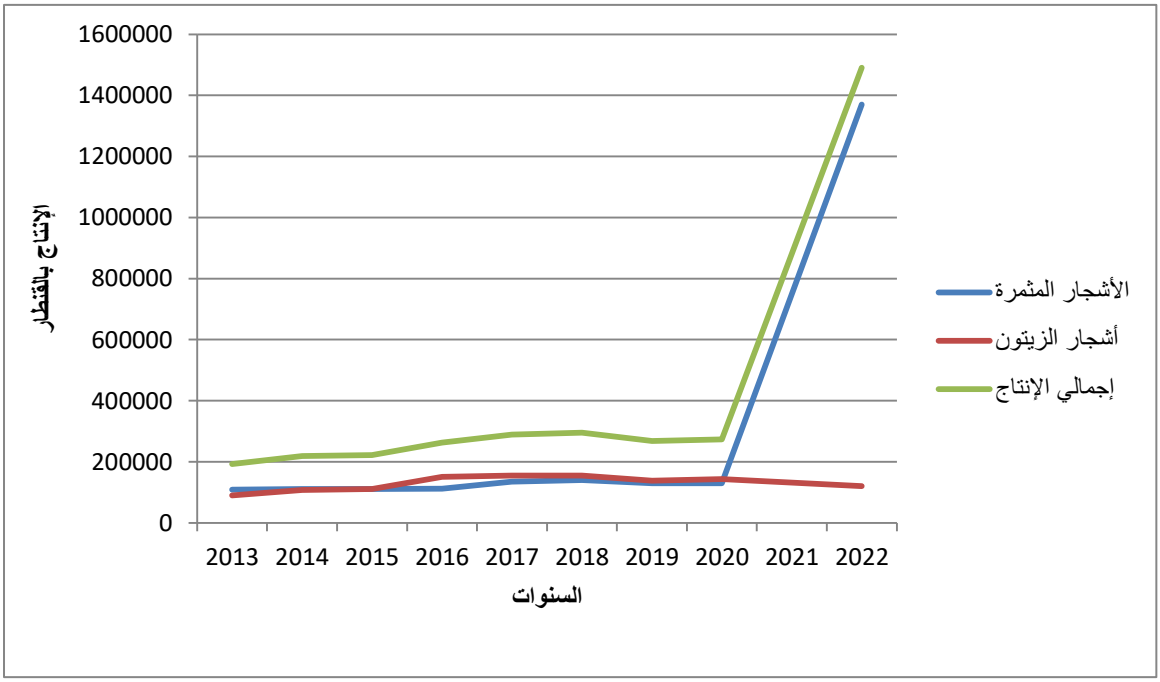

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (15).

المطلب الثالث: تطور العمالة في ولاية ميلة.

العمالة هي تشغيل أو توظيف الموارد الاقتصادية في العملية الانتاجية و الجدول التالي يبين لنا تطور العمالة في ولاية ميلة.

الجدول رقم (16):يمثل تطور العمالة في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022

السنوات / الانتاج		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
دائمين رجال	عدد العمال	35998	38832	39268	46835	51079	51557	51552	51677
	نسبة النمو	/	7.87	1.13	19.27	9.06	0.93	0	0.241
دائمين نساء	عدد العمال	2586	1746	1467	1467	2200	2337	2486	2543
	نسبة النمو	/	-32.48	-19.01	0	49.96	6.22	6.37	2.29
موسميين	عدد العمال	8519	6962	7018	7129	10677	10808	11623	12135
	نسبة النمو	/	-18.27	0.80	1.58	49.76	1.22	7.54	4.40
المجموع	الإنتاج بالقنطار	47103	47540	47753	55431	63926	64702	65661	66355
	نسبة النمو	/	0.92	0.44	16.07	15.32	1.21	1.48	1.05

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: أميرة تيفراتن، فطيمة حمادة، صناديق الدعم ودورها فيرفع الانتاج الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف،ميلة،2021-2022، ص59.

من خلال الجدول وقم (16) نلاحظ أن نسبة تطور العمالة بأنواعها في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022 حيث نلاحظ أن العمالة سجلت نمو خلال الفترة ، كانت أكبر نسبة نمو سنة 2016 بنسبة 16.07%.

فيما يتعلق بنسبة نمو **العمال الموسميين** نلاحظ أنها سجلت انخفاض سنة 2014 بنسبة 18.27-%أما السنوات الأخرى عرفت نمو في العمالة.

أما بالنسبة للعمال **الدائمين الرجال** نلاحظ نمو في العمالة كانت اكبر نسبة نمو سنة 2018 بنسبة 19.27%،أما بالنسبة للعمال **الدائمين النساء** هناك انخفاض في السنتين 2014 بنسبة 32.48-%وسنة 2015 بنسبة 19.01-%.

ويرجع سبب الانخفاض في العمالة الموسمية والنساء إلى:

- عزوف الشباب عن ممارسة مهنة الفلاحة.
- عدم توجه النساء نحو القطاع الفلاحي.

الشكل رقم (17): يمثل دائرة نسبية لعدد العمال الدائمين في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة.

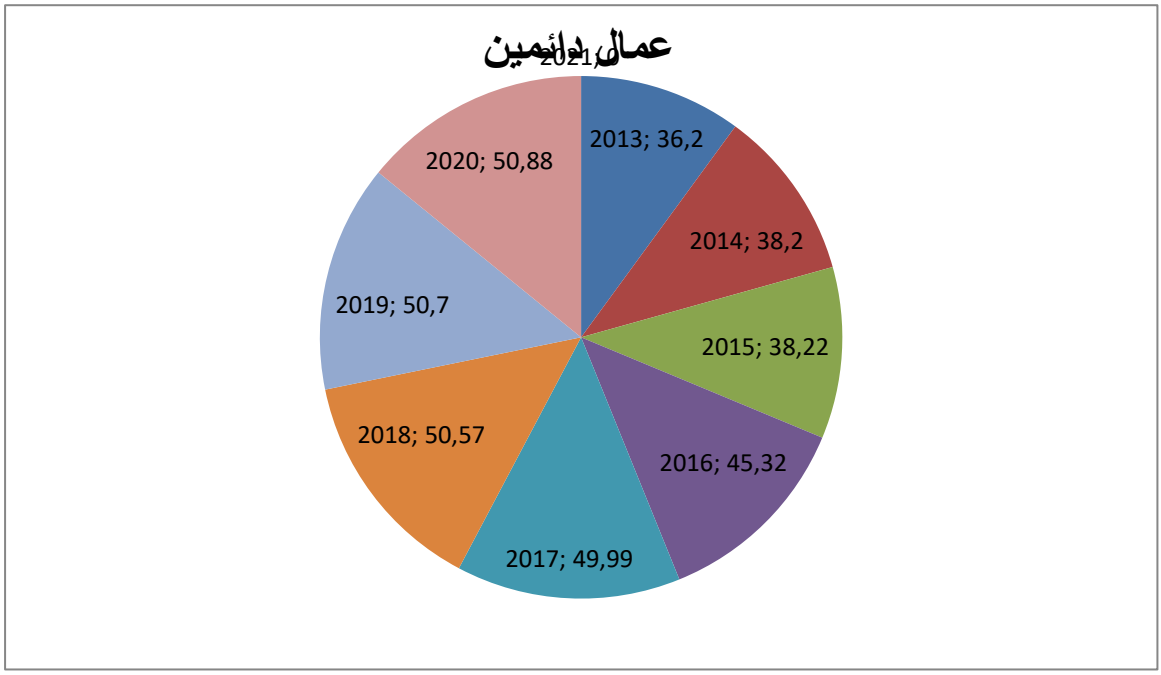

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (16)

الشكل رقم (18): يمثل دائرة نسبية لعدد العمال الموسميين في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة.

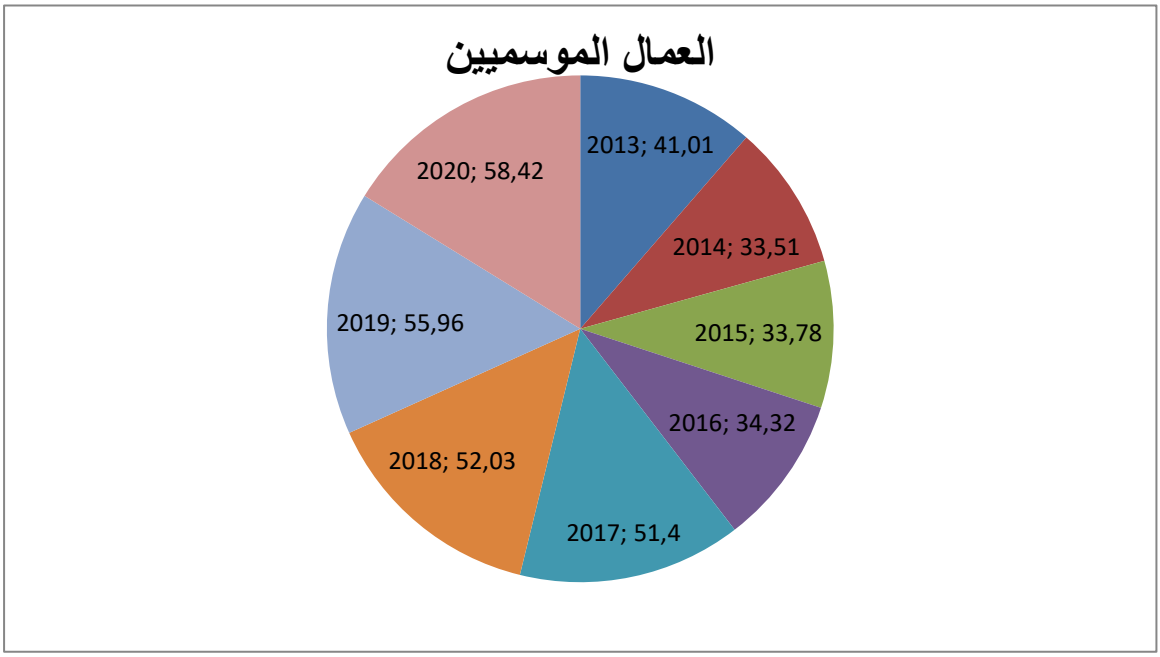

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (16)

الشكل رقم (19): يمثل دائرة نسبية لعدد العمال في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2013-2022 لولاية ميلة.

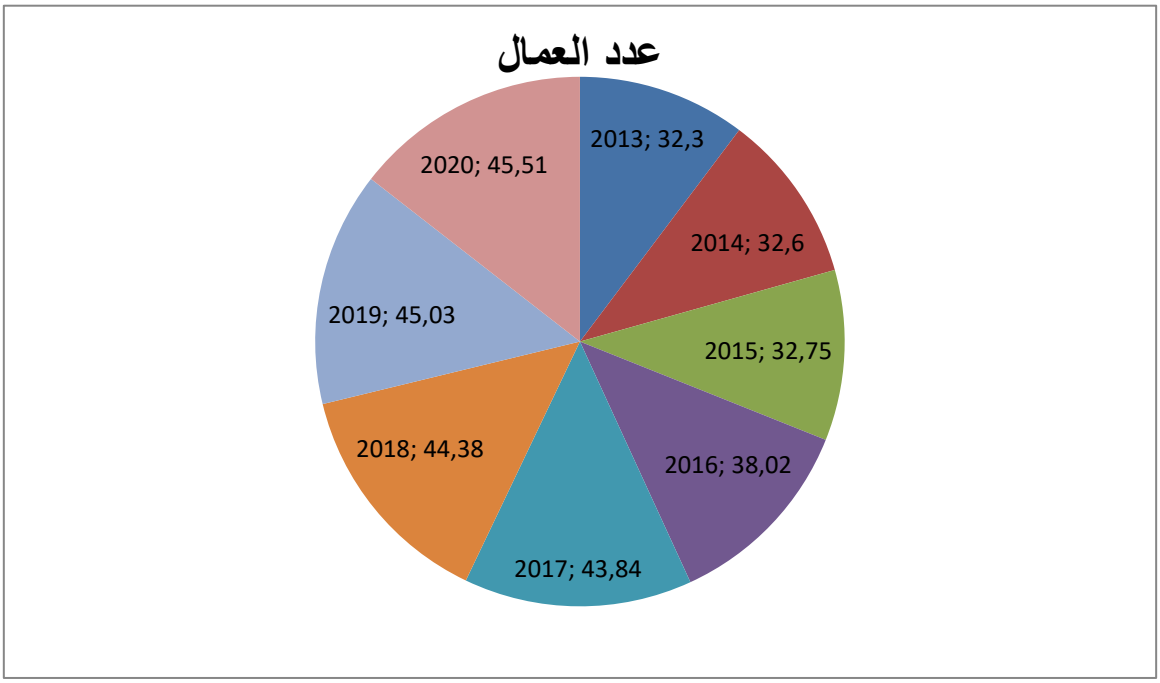

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (16)

الفصل الثالث: أثر القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة الفترة (2013-2022)

خلاصة:

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي وتعزيز دور القروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية بولاية ميلة خلال الفترة2013-2022، فهو يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح قروض للزبائن فهي تؤثر مباشرة على الانتاج و الاستهلاك وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، ومن بين أهم هذه القروض قرض الرفيق الذي بدوره موجه للاستغلال فهو قرض قصير الأجل، بالإضافة إلى قرض التحدي الذي يختص في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، وكذلك القرض الايجاري هو الاخر موجه للاستثمار، فقد كان لهم تأثير محدود ومتباين على تطوير الإنتاج الفلاحي في الولاية.

خـاتمة:

انطلاقا من أهمية القطاع الفلاحي من جهة والدور المحوري للتمويل من جهة أخرى، سعت الجزائر إلى الدفع بالفلاحة نحو التقدم والازدهار وكذا تحقيق الأمن الغذائي، وهذا من خلال محاولة رفع التحديات التي تقف أمام هذا الأخير وبخاصة المالية منها، وهذا بتجنيد مختلف المؤسسات المالية وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتوجيه اهتمامها نحو تمويل المستثمرات الفلاحية التي تمثل الجهاز الإنتاجي والمحرك الرئيسي للنشاطات الفلاحية.

ومن خلال هذه الدراسة التي جاءت لتبين العلاقة بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمستثمرات الفلاحية وهذا على مستوى ولاية ميلة. وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المحصولية، تبين أن هناك مساهمة محدودة ومتباينة للقروض البنكية على أداء المستثمرات الفلاحية،. حيث أن البنك يركز على تمويل الاستغلال من خلال صيغة الرفيق، وقلة القروض الموجهة للاستثمار بصيغتي التحدي والايجاري. و بما أن ولاية ميلة تزخر بإمكانيات فلاحية كبيرة تؤهلها لتحقيق وفرات إنتاجية تضمن سداد القروض البنكية للمستثمرات، إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يصنف النشاط الفلاحي ضمن المخاطر العالية، وهذا ما يدل على أن العلاقة بين البنك والمستثمرات الفلاحية ذات بعد مالي أكثر منها الاقتصادي.

❖ اختبار فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانبين النظري والتطبيقي يمكننا اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها على النحو التالي:

– **الفرضية الأولى:** والتي مفادها "يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر على التمويل البنكي كمصدر رئيسي في تمويل المستثمرات الفلاحية" نرفض الفرضية، حيث أنه يعتبر مصدر من مصادر التمويل الا أنه ليس بالمصدر الرئيسي بل توجد مصادر أخرى لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر على غرار صناديق الدعم.

– **الفرضية الثانية:** والتي مفادها " تحرص البنوك التجارية على طرح صيغ تمويلية أكثر استقطابا وتوافقا مع طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر " بالرغم من الصيغ التمويلية المطروحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المخصصة للقطاع الفلاحي والتي تحاول من خلالها تسهيل الحصول على القروض من قبل الفلاحين إلا أن أثرها يبقى ضعيف في استقطاب هذه الفئة بفعل أسعار الفائدة .

الفرضية الثالثة: والتي مفادها" هناك علاقة بين قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإنتاج المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة " هناك علاقة محدودة بين قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمستثمرات الفلاحية، تحكمها المصلحة المالية على المصلحة الاقتصادية وهذا ما انعكس على ضعف أداء المستثمرات الفلاحية.

خـاتمة

❖ نتائج الدراسة:

– هناك اهتمام من قبل الدولة بالفلاحة ومحاولة استمالة البنوك نحو القطاع الفلاحي.

– تركيز البنوك على منح قروض الاستغلال وقلة القروض الاستثمارية.

– يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المساهم الأكبر في تمويل المستثمرات الفلاحية، مقارنة ببقية البنوك التجارية.

– هناك إقبال محتشم من قبل الفلاحين على طلب القروض البنكية.

– قلة تمويل معدات الري الفلاحي من طرف البنوك.

– ضعف أداء المستثمرات الفلاحية بفعل اعتمادها على الفلاحة التقليدية، في ظل شح التمويل.

– قلة العمالة الفلاحية المؤهلة، راجع إلى عدم اهتمام فئة الشباب بالفلاحة.

– يعد العقار الفلاحي من المشاكل المعقدة التي حالت دون حصول الفلاحين على التمويل.

❖ التوصيات:

– ضرورة إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية مع تدخل الدولة في منح التسهيلات الازمة في تسويق المنتوج لتفادي التكدس.

– توفير الموارد المالية اللازمة لصغار الفلاحين وتوسيع حجم الدعم الممنوح للفلاحين من أجل زيادة الإنتاج.

– تطوير الري الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية.

– تكوين إطارات ومختصين مؤهلين بالقطاع الفلاحي.

– الحد من ظاهرة التوسع العمراني على حساب الاراضي الفلاحية.

– ضرورة العمل على تعزيز العلاقة بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفلاحي الولاية.

– العمل على تسهيل الحصول على العقار الفلاحي عن طريق الامتياز الفلاحي، بغرض زيادة المساحات الزراعية المستصلحة وإدخالها في العملية الإنتاجية.

خـاتمة

❖ آفاق الدراسة:

تفتح الدراسة آفاق جديدة للبحث على المستوى الوطني والمحلي بولاية ميلة، حيث يحتاج جانب التمويل البنكي للاستثمار الفلاحي والتنمية الفلاحية بولاية ميلة إلى مزيد من البحث وجمع وتطوير الأفكار من أجل المساهمة في تطوير وتنمية الولاية، كونها تعاني من معدلات تنمية منخفضة مقارنة بالولايات المجاورة لها، ومن جملة المواضيع التي نقترحها للبحث المستقبلي:

- واقع تطبيق قانون التوجيه الفلاحي وعلاقته بالتنمية الفلاحية بالولاية.

- مكانة التمويل في تعزيز سلاسل القيمة الغذائية بالولاية.

-مساهمة المجتمع الريفي في التنمية المحلية بولاية ميلة.

- محددات طلب القروض الفلاحية في الجزائر.

- أثر رأس المال الخاص ودوره في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.

قـائمـة المـراجـع

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر

– وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: الكتب

1. إسماعيل إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
3. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
4. إياد عبد الفتاح، تسويق المنتجات المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. ايهاب نظمي، حسين توفيق، محاسبة المنشآت المالية، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
6. بادر راشد، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية 2013، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
7. توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
8. حسن أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
9. حسين محمد، اسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، عمان، الأردن، 2011.
10. خالد أمين، العمليات المصرفية، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
11. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
12. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
13. زاهرة سواد، محاسبة المنشآت العامة والخاصة، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.
14. سعد حميد ، إدارة المصارف التجارية، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2013.

15. سعيد سامي، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية 2010، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
16. طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
17. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابقة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
18. علي جدوع، مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
19. محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
20. محمد عبد الفتاح ، إدارة ابنوك، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الإِدن، 2006.
21. محمود الفاتح، محمود بشير، نقود وبنوك، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
22. محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
23. محمود حسين وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
24. منير اسماعيل بوشاور، أمجد عبد المهدي مساعد، نقود وبنوك، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
25. نوري شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
26. هيل عجمي، واخرون، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، سنة 2009.

ثانيا: المجلات والدوريات

27. إبراهيم لوراتي، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، مجلد2، عدد31، جامعة زيان عاشور.
28. باية صاعو، زوبيدة سيار، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، يوم 11 مارس 2011.
29. بشير زناقي وآخرون، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والاسلامية، مجلة التوزيع الاقتصادي، العدد02، جامعة بلحاج بوشعيب.
30. ثرية الماحي، عبد القادر أوزال، انعكاسات التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000–2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020.

31. جيلالي بلحاج، "النظام القانوني للمستثمرة الفلاحية وفقا لأحكام القانون رقم 13/10 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد05، العدد01، 2019،.

32. حكيم بوجطة، محمد أمين، " القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع و المأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية، مجلد 5، العدد 12، 2020.

33. حميد باشو، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة بوداكس، العدد06، 2016.

34. خديجة قوادرية وآخرون، دور البنوك الاقتصادية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد2، العدد1، المركز الجامعي تيبازة، 2022.

35. دلال بن سمينة، عزيزة سمينة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 ديسمبر 2006.

36. رحيمة شخوم، عبد القادر حفاي، أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد2، جامعة الأغواط، 2021.

37. طه مرباح، عباس فرحات، القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد12، عدد4، 2022.

38. عائشة حريش، "نظام التمويل الفلاحي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، 2020.

39. عبد الرحمان توهامي، إلياس جوادي، حقوق المستثمر الفلاحي صاحب الامتياز في التشريع الجزائري، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 02، جامعة تامنغست الجزائر، 2019.

40. عبد الرحمان عطية، العقار الفلاحي في إطار الامتياز واسترداه من أجل المنفعة العمومية في التشريع الجزائري، دفاتر السياسة والقانون، مجلد 15، العدد 1، جامعة العربي بن المهيدي، 2023.

41. عبد القادر قطاف وآخرون، "الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 07، العدد 02، 2020.

42. عبلة مازة ، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2020.

43. فاطمة بوراس، اسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلد16، العدد2، جامعة البليدة، 2021.

44. فضيلة بوطورة وآخرون، "واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صنع المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 01، 2020.

45. قانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن للتوجيه الفلاحي، العدد 46، جريدة الرسمية، الصادرة في 10 أوت 2008.

46. القانون رقم 10-3 المؤرخ في15 غشت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة، جريدة الرسمية، العدد50، الصادرة في 18 اوت2010.

47. القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، جريدة الرسمية، الصادرة في 9 ديسمبر 1987.

48. القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة وتحديد حقوقهم وواجباتهم، الجريدة الرسمية، عدد 50، الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 1987 (ملغى).

49. مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الانسانية، العدد27، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

50. محمد حرش، الامتياز كنمط لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في التشريع الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، جوان 2016.

51. محمد لعشاش، حق الامتياز الممنوح للمستثمر الفلاحي في إطار أحكام القانون رقم 10-03، مجلة المطل القانونيّ، المجلد01، العدد 02، جامعة البويرة، 2019.

52. مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017.

53. نعيمة زلاطو، حكيم حداشي، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد2، العدد3، 2019.

54. نور الدين كروش، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد8، العدد 4، 2019.

ثالثا: الرسائل

55. أحمد حيدوشي، زمار عامر، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017.

56. أسماء حشلاف، مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015-2016.

57. أميرة تيفراتن، فطيمة جماده، صناديق الدعم الفلاحي ودورها في رفع الانتاج الفلاحي،مذكرة لنيل شهادة الماسثر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021-2022، ص52.

58. أميرة تيفراتن، فطيمة حمادة، صناديق الدعم الفلاحي ودورها في رفع الانتاج الفلاحي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021-2022.

59. بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2022.

60. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

61. رابح شيلق، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020/2019.

62. ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 24-25 ماي 2015.

63. زهرة العمري، عصام كنزة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018.

64. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال فترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

65. الزوبير بريك، "النظام القانوني لعقد الامتياز الفلاحي في ظل التعديلات"، رسالة ماجستير، القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015/2014.

66. سارة بن عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر –مالية–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2012/2011.

67. سعيدة نصر، شهرزاد وناس، قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2020.

68. سوسن بوصبيعات، "الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية"، رسالة ماجستير، القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

69. عائشة حريتي، عقد الامتياز كآلية قانونية للسياسة الفلاحية، أطروحة دكتوراه، القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2020-2021.

70. فايزة بوعظم، قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/2021.

71. قوجة يوسف، بحاير مراد، تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقرير الشمول المالي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة.

72. كمال مريجة، إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر وتأثيره على الاستثمار، مذكرة ماستر، قانون عقاري، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية، الجزائر.

73. لخميسي لواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019.

74. محمد حرش، المستثمرات الفلاحية من حق الانتفاع إلى حق الامتياز في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، علوم في الحقوق القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016-2017.

75. نجاة طالبي، نورة ساجي، دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 2019.

76. يمينة لونيس، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه مالية البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022-2023.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

77. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات 36-37-38-39-40-41 للسنوات 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020.

78. المنظمة العالمية للتغذية والزراعة متاح على http://www.faostat.org